أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية

إعداد: د. رامي يوسف عبيد

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

رقم
128
2019

صندوق النقد العربي

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

أثر الخدمات المالية الإسلامية
على
الشمول المالي في الدول العربية

إعداد
د. رامي يوسف عبيد

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

أولاً: مقدمة..... 1

ثانياً: أهمية الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي..... 2

ثالثاً: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية..... 3

رابعاً: واقع الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية..... 5

خامساً: الخلاصة والتوصيات 55

ملحق: الاستبيان المرسل للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية..... 58

أولاً: مقدمة

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية نظراً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي. كذلك، فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

كما يؤثر الشمول المالي من ناحية أخرى، على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، إلى جانب التركيز على فئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب والوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها. يُضاف الى ذلك، الانعكاسات الايجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا إيجاد فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

يرتبط تعظيم منافع تعزيز الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة في الدول العربية، بمدى القدرة على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تعزز من فرص وصول جميع فئات وشرائح المجتمع إلى التمويل.

في هذا الإطار، حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. ولا شك أن هناك حاجة لدراسات استقصائية لإدراك الفرص التي تتيحها العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في تعزيز وصول الأسر ورواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي.

انطلاقاً مما تقدم، تستهدف الدراسة تحليل دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال الوقوف على دور الخدمات المالية الإسلامية واستخداماتها في تعزيز فرص

الوصول إلى التمويل في الدول العربية. لهذا الغرض، تم إعداد الاستبيان المرفق في ملحق الدراسة، بالتعاون مع أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

ثانياً: أهمية الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، كونه يُقدم حلاً للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تُلبي احتياجات الأفراد والشركات يُعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات. إضافةً لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثال ذلك التأمين (التكافل) والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيعزز من فرص الحصول على التمويل. كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملاً مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، وبالتالي مشاركتهم في النظام المالي الرسمي.

في هذا السياق، أبرزت العديد من الدراسات أهمية ودور التمويل الإسلامي في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيزه من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية للسكان الذين يفتقرون إليها، خصوصاً أن الخدمات المالية التقليدية لا زالت قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من السكان الراغبين بخدمات مالية متوافقة مع الشريعة. إضافةً لذلك، وفي ضوء اعتماد التمويل الإسلامي على المشاركة في تحمل المخاطر، فإن التمويل الإسلامي يُعتبر مناسباً لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

من هذا المنطلق، تعمل السلطات الاشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص

التمويل الإسلامي التي تتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات الغير منتجة، إضافة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تُسهم في تنويع المخاطر النظامية.

ثالثاً: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية

تزداد الثقة في الصناعة المصرفية الإسلامية يوماً بعد يوم في مختلف دول العالم، حيث تظهر الاحصاءات المتاحة، أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار أمريكي عام 2006 إلى 1,509 مليار دولار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 12 في المائة. يعكس ذلك أهمية الاستفادة من الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي. فيما يخص التوزيع النسبي للأصول المصرفية الإسلامية، يُظهر الشكل رقم (1) التركز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية على مستوى دول العالم. يذكر أن الدول العربية تستحوذ على نحو 50 في المائة تقريباً من حجم الأصول المصرفية في دول العالم (مجلة THE BANKER عام 2018).

الشكل رقم 1

التوزيع النسبي للأصول المصرفية الإسلامية في مختلف دول العالم في عام 2017

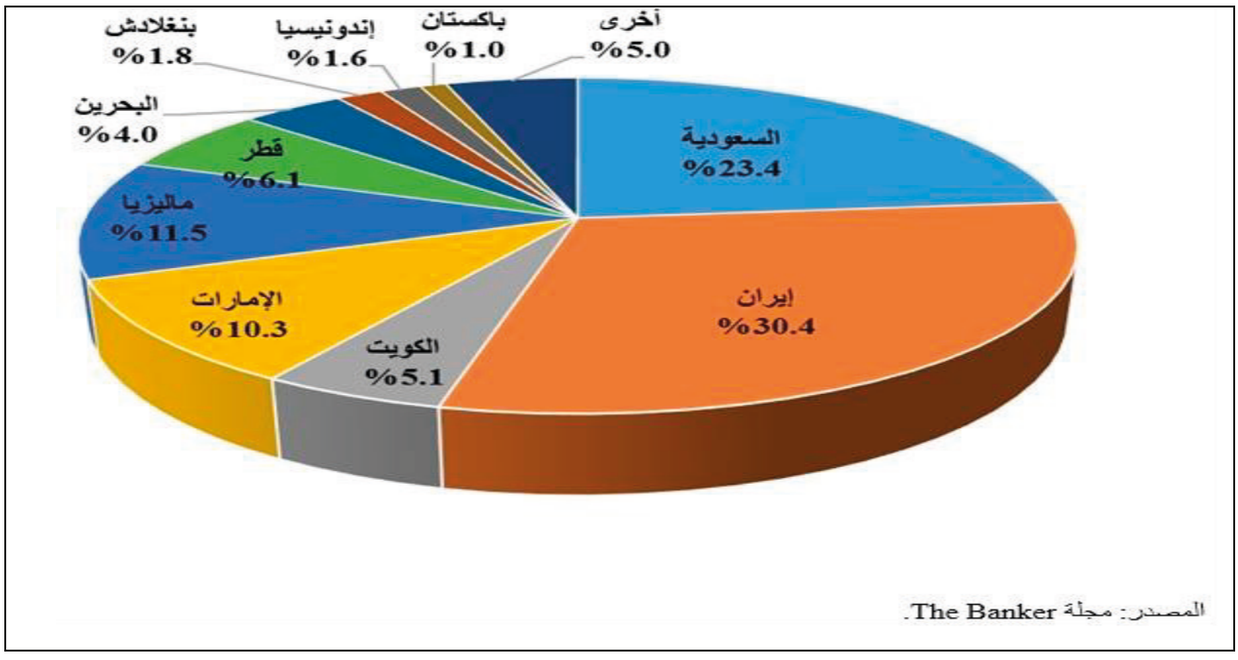

المصدر: مجلة The Banker.

فيما يخص عدد المصارف الإسلامية في الدول العربية (أي التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل)، فقد بلغ عددها حوالي 155 مصرف عربي إسلامي، احتلت المرتبة الأولى السودان، إذ بلغ عددها

37 مصرفاً، تلاها كل من البحرين والعراق والإمارات بعدد بلغ 26 و 18 و8 مصرفاً على التوالي (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2
عدد المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية في عام 2017

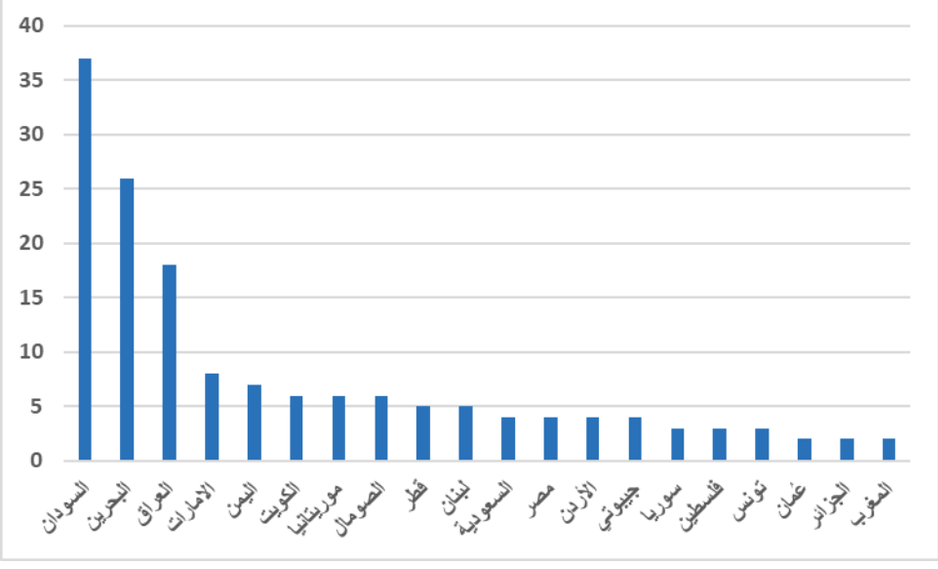

المصدر: إتحاد المصارف العربية

من جانب آخر، بلغ إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية في نهاية عام 2017 نحو 603 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 20 في المائة من إجمالي الأصول المصرفية العربية. أما نسبة أصول القطاع المصرفي الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نحو 25 في المائة في نهاية عام 2017. وبلغ حجم أصول المصارف الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حوالي 542 مليار دولار بنهاية عام 2017، بمعنى أنها استحوذت على ما نسبته 90 في المائة من إجمالي أصول المصارف الإسلامية العربية.

من جانب آخر، بلغت أرصدة القروض المقدمة (التوظيفات) من المصارف الإسلامية العربية للعملاء نحو 376 مليار دولار، وبلغ حجم الودائع لديها نحو 429 مليار دولار، أي أن نسبة القروض إلى الودائع بلغت 87.6 في المائة في نهاية عام 2017. أما حقوق الملكية فبلغت حوالي 87 مليار دولار في نهاية عام 2017، في حين حققت المصارف الإسلامية العربية أرباحاً بنحو تسعة مليارات دولار عن عام 2016.

أما على صعيد نسبة موجودات القطاع المصرفي الإسلامي إلى مجمل موجودات القطاع المصرفي في نفس الدولة في نهاية عام 2017، فقد احتلت السودان المرتبة الأولى بنسبة 100 في المائة، كون القطاع المصرفي في السودان يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل، تلاها السعودية والكويت والبحرين بنسب بلغت 51 في المائة و45 في المائة و30 في المائة على التوالي (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3)
حجم أصول المصارف الإسلامية العاملة
إلى حجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية في عام 2017

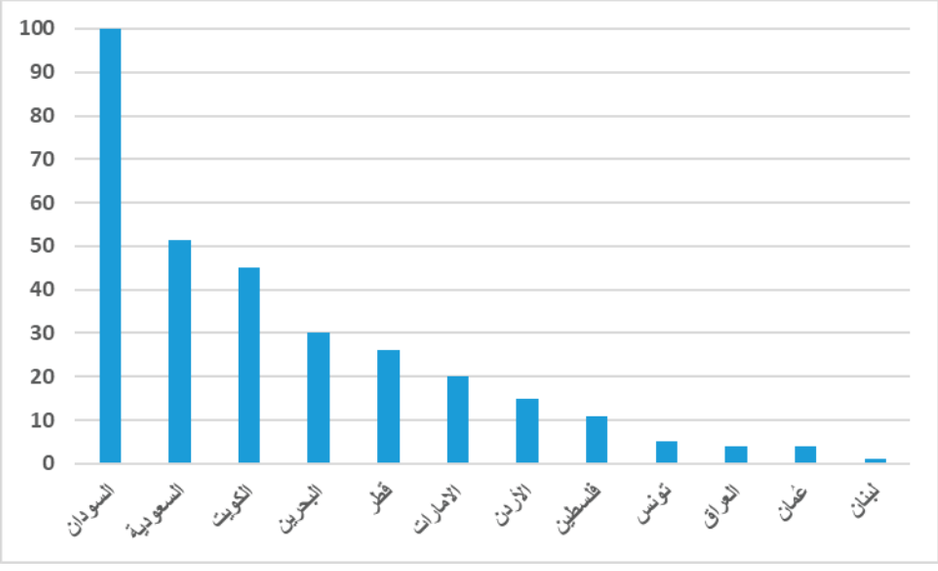

المصدر: إتحاد المصارف العربية، بالنسبة للسعودية: المصدر مؤسسة النقد العربي السعودي وفقاً للتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2017

رابعاً: واقع الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية

إستحوذت الخدمات المالية الإسلامية على اهتمام العديد من السلطات الرقابية في مختلف الدول العربية والإسلامية، بل وتخطى ذلك إلى دول أخرى، نظراً لدورها الهام كما سبقت الاشارة في استهداف شريحة واسعة من العملاء الذين لا يرغبون بالتعامل مع الخدمات المالية التقليدية، ويحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة الى قضية الشمول المالي من طرق عدة، إذ إن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً ذو فاعلية للتمويل القائم على التمويل التقليدي، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي تتم فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر، لتعزيز فرص الحصول على التمويل.

أصبح التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية، ركناً أساسياً في برامج الشمول المالي لدى صانعي القرار في عدد من الدول، حيث أظهر قطاع التمويل الإسلامي قوة ومرونة كبيرة، في مواجهة الأزمات المالية، في ظل الخصائص التي يمتاز بها هذا التمويل كما سبقت الاشارة. يضاف إلى ذلك أن الخدمات المالية الإسلامية لم تعد تقتصر على القطاع المصرفي، بل تعدت ذلك لتشمل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وشركات التأمين وشركات التمويل الأخرى، وهي خدمات لاقت جميعها إقبالاً متزيداً في الآونة الأخيرة.

ووفقاً لنتائج إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية" والذي جرى توزيعه على المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واستناداً لاجابات أحد عشر مصرف مركزي ومؤسسة نقد عربية، يستحوذ فيها قطاع الصيرفة الإسلامية على أكثر من 60 في المائة من إجمالي القطاع المالي الإسلامي في الدول العربية، كما في نهاية عام 2017. إضافة لذلك فقد تم توزيع الإستبيان على عينة من كل من: البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التأمين، وذلك للوقوف على واقع ودور الخدمات الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، وكذلك فهم طبيعة هذه الخدمات بمختلف أنواعها، إضافةً إلى التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بهذا الخصوص.

بلغ عدد الردود المستلمة على الإستبيان (53) من بنوك تجارية تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و(4) من مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمات مالية إسلامية، و(12) من شركات تأمين إسلامية (التأمين التكافلي).

أ. المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

1. **الإطار التشريعي لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية:** يتشابه إلى حدٍ ما شكل الإطار التشريعي المُنظِم للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في معظم الدول العربية التي شاركت في الإستبيان من حيث وجود قانون وطني له، فباستثناء البحرين والسعودية والمغرب، يوجد قانون وطني في كافة هذه الدول، مع وجود أطر وتشريعات أخرى في عدد من الدول العربية تُساهم في تنظيم الخدمات المالية الإسلامية مثل وجود خطة وطنية لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، واستراتيجية وطنية للشمول المالي، وتشريعات وتعاميم أخرى تصدر عن السلطات الرقابية (الجدول رقم 1). بالرغم من عدم وجود قانون وطني منظم

للخدمات المالية الإسلامية في البحرين والسعودية والمغرب، إلا أن هناك أطر تشريعية تأخذ أشكالاً أخرى. ففي البحرين، يُعتبر مجلد التوجيهات الخاص بالمؤسسات الإسلامية والصادر عن مصرف البحرين المركزي هو المنظم للخدمات المالية الإسلامية، في حين أن نظام البنوك ونظام التكافل ونظام شركات التمويل الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي هما المنظمان للخدمات المالية الإسلامية، في حين يتم تنظيم الخدمات المالية الإسلامية في المغرب من خلال القوانين التالية: الظهير الملكي رقم 1.03.300 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى، والقانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان و الهيئات المعتبرة في حكمها، والقانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، والقانون رقم 69.17 المتعلق بتسنيد الأصول (الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1

الإطار التشريعي لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية[1]

المصرف المركزي/مؤسسة النقد	قانون وطني	خطة وطنية لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	استراتيجية وطنية للشمول المالي	إطار أو تشريعات أخرى
البنك المركزي الأردني*	√	-	-	√
مصرف البحرين المركزي	-	-	-	√ (مجلد التوجيهات الخاص بالبنوك الاسلامية وتشريعات شركات التكافل وشركات الاستثمار الاسلامية وشركات التمويل متناهي الصغر المنصوص عليها في مجلد التوجيهات)
البنك المركزي التونسي	√	-	-	-
مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	√ (نظام مراقبة شركات البنوك) √ (نظام مراقبة شركات التأمين)
البنك المركزي العراقي	√	√	√	√**
البنك المركزي العُماني	√	√	-	√ (الإطار التنظيمي والرقابي

[1] * نظام شركات التمويل الأصغر رقم(5) لسنة 2015 بحيث أجاز هذا النظام لشركات التمويل الأصغر منح التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تضمن ضرورة قيام الشركة التي تمارس التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتعيين هيئة الرقابة الشرعية وتضمنت أيضا المهام الموكلة للهيئة. كذلك هنالك تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر رقم (2016/62) تاريخ 2016/4/10 والتي حددت الشروط الواجب توافرها لدى شركات التمويل الأصغر التي تمنح التمويل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تضمنت هذه التعليمات معايير الملاءمة الخاصة بأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفيما يخص البنوك يحتوي قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته مواد قانونية بالبنوك الإسلامية، كما تم إصدار تعليمات وتعاميم متعددة بهذا الخصوص.

** شمل: ضوابط الهيئات الرقابية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي لعام 2018، وضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لعام 2018، ودليل ضوابط أدوات التمويل الإسلامي في دائرة مراقبة الصيرفة، وتم إعداد مسودة قانون صكوك الاستثمار الإسلامي.

*** يتم تنظيم الخدمات المالية الإسلامية من خلال القوانين التالية: الظهير الملكي رقم 1.03.300 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى، القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان و الهيئات المعتبرة في حكمها، القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، القانون رقم 69.17 المتعلق بتسنيد الأصول.

				للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العُماني في عام (2012
سلطة النقد الفلسطينية	√	√	√	√
بنك الكويت المركزي	√	-	-	-
مصرف لبنان	√	-	-	√ (تعاميم صادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف)
مصرف ليبيا المركزي	√	-	-	-
بنك المغرب	-	-	-	***√

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

2. **المبادرات أو البرامج في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية**: واصلت السلطات الرقابية في الدول العربية إهتمامها في دعم المؤسسات المالية الإسلامية، إدراكاً لدورها الهام في تعزيز الشمول المالي ومواجهة التحديات الاقتصادية والإجتماعية والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

في **مملكة البحرين**، تستضيف مملكة البحرين عددًا كبيراً من المنظمات والهيئات الهامة لتطوير الخدمات الإسلامية، منها: 1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2) السوق المالية الإسلامية الدولية، 3) الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف 4) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامي (CIBAFI).

كذلك قام مصرف البحرين المركزي بتأسيس صندوق تحت مسمى "صندوق الوقف" خاص لتمويل البحوث والتعليم والتدريب في مجال الخدمات المالية الإسلامية (وهو يعمل في شراكة مع القطاع والهيئات المعنية بوضع المقاييس وتوحيد المعايير المتبعة في الأسواق). كما يوجد شركات تكافل وشركات استثمار إسلامية وشركات تمويل متناهي الصغر متوافقة مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة الى ذلك، قامت مملكة البحرين بتأسيس صندوق ("تمكين") لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ضمان نسبة من التمويلات الممنوحة لهذه المؤسسات عن طريق البنوك وشركات التمويل المتناهية الصغر الإسلامية

أما في **الجمهورية التونسية**، من بين المبادرات التي يمكن ذكرها في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية هو تنظيم نشاط الصيرفة الاسلامية من خلال القانون المصرفي عدد 48 لسنة 2016. كما تم لاحقاً دراسة إمكانية السماح للبنوك التجارية تقديم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وسعياً لتعزيز الشمول المالي في تونس، تم الترخيص لفرع بنك إسلامي يتعامل مع نشاط التمويل الاسلامي الاصغر. كما تم الترخيص لشركات تأمين تتعامل مع نشاط التأمين التكافلي المتوافق مع الشريعة الاسلامية.

فيما يخص **المملكة العربية السعودية**، فتعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على دعم وتحفيز قطاع المالية الإسلامية بشكل عام والمصرفية الإسلامية على سبيل الخصوص، ومن تلك إطلاق البرامج التدريبية المتخصصة برعاية المؤسسة لتأهيل الكوادر الوطنية في القطاع، إضافة إلى ذلك فقد أنشأت المؤسسة لجنة تضم جميع إدارات المصرفية الإسلامية في المصارف العاملة في المملكة وتنعقد اجتماعات هذه اللجنة بشكل دوي تحت إشراف المؤسسة. وعلى مستوى المؤسسة الداخلي فقد تم استحداث شعبة متخصصة في المالية الإسلامية تضم خبراء في الصناعة وتتولى دراسة وتقديم التوصيات لتعزيز القطاع. كما تقوم المؤسسة بإقراض المصارف الإسلامية – عند طلب الاقتراض من المؤسسة - بصيغة المرابحة الإسلامية. تقوم الإدارة العامة للرقابة على شركات التمويل بالإشراف على شركات التمويل والتحقق من سلامة معاملاتها الشرعية في تعاملاتها وفق المادة الثالثة من نظام مراقبة شركات التمويل التي نصت على " تزاول الشركات - المرخص لها بموجب هذا النظام - أعمال التمويل بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، بناءً على ما تقرره لجان شرعية تختار أعضاءها تلك الشركات، وبما لا يخل بسلامة النظام المالي وعدالة التعاملات". إضافة إلى أن هناك برنامج مع مؤسسات مالية دولية لتقديم الاستشارات والدعم اللازم لتطوير وتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة.

من جانب آخر، فيما يخص قطاع التأمين، وبحسب المادة الأولى من نظم مراقبة شركات التأمين التعاوني فيلزم تقديم التأمين بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، وتخضع جميع المنتجات التأمينية في

المملكة للتأمين التعاوني والذي ينص على توزيع 10 في المائة على حملة الوثائق في حالة تحقيق فائض من عمليات التأمين.

في **جمهورية العراق**، يوجد مبادرات لتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020)، كما يوجد برنامج شهادات الإيداع الإسلامية لإدارة سيولة البنوك الإسلامية.

في **دولة الكويت**، يشارك بنك الكويت المركزي في العديد من اجتماعات اللجان وفرق العمل الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وكذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة (IILM). من ناحية أخرى، عقد بنك الكويت المركزي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) مؤتمر حول "المالية الإسلامية: أطروحة عالمية" خلال الفترة من 1-2018/5/3. كما نظم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي: تلبية الطموحات العالمية، والذي عقد خلال شهر نوفمبر 2015. إضافةً إلى المشاركة المستمرة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومنها على سبيل المثال مؤتمرات أيوفي الدولية السنوية للهيئات الشرعية، ومؤتمرات شركة شورى الفقهية.

أما في **دولة فلسطين**، تم النص صراحةً في خطة عمل استراتيجية الشمول المالي إلى ضرورة تطوير المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بشقيها التجارية والإسلامية.

وكذلك تعزيز المناهج الدراسية في الجامعات وبما يشمل دمج وتدريس اساسيات فقه المعاملات الاسلامية ضمن المنهاج التعليمي لطلبة كليات الاقتصاد والعلوم الادارية. وتطوير وتنفيذ برامج لزيادة وعي ومعرفة المواطنين بالعمل المالي الاسلامي وخصائصها وطبيعتها. وكذلك انشاء هيئة الرقابة الشرعية العليا.

فيما يخص **الجمهورية اللبنانية**، فإن أبرز المبادرات في هذا الإطار تتمثل بإنشاء لجنة المصارف الإسلامية في لبنان، التي تضم أعضاء من مختلف مديريات المصرف المعنية بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن لجنة الرقابة على المصارف التي تشرف عليها.

في **دولة ليبيا**، قام مصرف ليبيا بعدة مبادرات في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، منها على سبيل المثال:

- استحداث قسم الصيرفة الاسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد.
- تكوين لجنة استشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية.
- تعيين مستشار لشؤون الصيرفة الاسلامية.
- اعتماد مجموعة من الضوابط والقواعد التي تنظم نشاط الصيرفة الإسلامية من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.
- صدور القانون رقم (46) لسنة 2012، بتعديل قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005، بإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية.
- إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.
- منح تراخيص لتأسيس عدد (5) مصارف إسلامية خاصة.
- مبادرة الخطة الإستراتيجية لتطوير الصيرفة الاسلامية بليبيا، بالتعاون مع البنك الدولي.
- إصدار القانون رقم (4) لسنة 2016، بشأن الصكوك ولائحته التنفيذية.
- إصدار معايير مصرفية وشرعية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية.
- تطوير دليل عمل استرشادي لمنتجات صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية.
- اعتماد نظام أساسي استرشادي وعقد تأسيس مصرف إسلامي.
- اعتماد لائحة الصناديق الإسلامية من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

أخيراً في **المملكة المغربية**، عمل المُشَرّع على وضع الإطار القانوني والجبائي والمؤسساتي الكفيل بضمان تكافؤ الفرص بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية ويبقى تطور هذه الفئة الجديدة من الصناعة المالية رهيناً بالعرض والطلب.

3. **نماذج أعمال المؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية:** يبين الجدول رقم (2) ملخصاً حول أنواع العقود المعتمدة في الوساطة المالية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية في الدول العربية.

الجدول رقم 2

نوع العقود المعتمدة في الوساطة المالية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية في النظام المالي[2]

المصرف المركزي/مؤسسة النقد	المرابحة والبيع المؤجل	المشاركة	المضاربة	الإيجار التمويلي	القرض الحسن	الإستصناع	أخرى
البنك المركزي الأردني**	√	√	√	√	√	√	√ (تمويل الجعالة وإجارة الخدمات)
مصرف البحرين المركزي	√	√	√	√	√	√	√ (التورق والوكالة وعقود التكافل)
البنك المركزي التونسي	√	√	√	√	-	√	√ (السلم والودائع الاستثمارية)
مؤسسة النقد العربي السعودي*	√	√	√	√	√	√	√ (فيما يخص البنوك السلم والتورق، أما فيما يخص نشاط التأمين يتم إصدار وثائق طبقاً لمبدأ التعاون الدولي)
البنك المركزي العراقي	√	√	√	√	√	-	-
البنك المركزي العُماني	√	√	√	√	√	√	√ (المشاركة المتناقصة والسلم)
سلطة النقد الفلسطينية	√	√	√	√	√	√	√ (التورق وبطاقات الإئتمان)
بنك الكويت المركزي	√	√	√	√	√	-	-
مصرف لبنان	√	√	√	√	-	√	√ (السلم، السلم الموازي، الإستصناع الموازي، هيئات الإستثمار الإسلامية، المشاركة، المساهمة، الإجارة التشغيلية)
مصرف ليبيا المركزي	√	√	√	-	√	√	√ (الإجارة المنتهية بالتمليك)
بنك المغرب***	√	√	√	√	-	√	√

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

يتبين من خلال الجدول المذكور وجود شبه انسجام بين المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف الدول العربية من حيث اعتمادها على أنواع عقود تشمل المرابحة والبيع المؤجل، والمشاركة، والمضاربة، والإيجار التمويلي، والقرض الحسن، والإستصناع. إضافة لوجود أشكال مختلفة لدى المؤسسات المالية الإسلامية، نذكر منها الإجارة المنتهية بالتمليك، والسلم والتورق.

[2] *جميع المنتجات التمويلية المقدمة من الشركات للحصول على عدم ممانعة ترخيصها يتم دراستها بعد استيفاء متطلباتها ومنها رأي اللجنة الشرعية.
** فيما يخص شركات التمويل الأصغر، فيتم استخدام عقود المرابحة والبيع المؤجل، والقرض الحسن، والإستصناع، وتمويل الجعالة.

*** تسمح المنظومة القانونية الجاري بها العمل بمختلف هذه العقود لا سيما المرابحة والإجارة والسلم والاستصناع والمضاربة والمشاركة. تسويقها مشروط بعرض العقود المرتبطة بها على المجلس العلمي الأعلى. يتم تسويق منتج المرابحة للعقار والتجهيز والسيارات وينتظر المصادقة على عقد الإجارة في القريب. كما أن الجهات المختصة تعمل على تحضير العقود المتعلقة بالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع والوكالة بالاستثمار وكذلك الودائع الاستثمارية بغية عرضها على المجلس العلمي الأعلى. وفي إطار تشجيع الهندسة المالية، يسمح القانون البنكي للمؤسسات المالية المرخص لها مزاولة النشاط المالي الإسلامي تقديم أي منتوج شريطة الحصول على الرأي بالمطابقة من المجلس العلمي الاعلى.

4. **أنواع المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والسلطات الرقابية والإشرافية المسؤولة عنها:** بلغ عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في أحد عشر دولة عربية ما مجموعه 245 مؤسسة، كان الحصة الأكبر من نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي بلغ عددها (102) مؤسسة مالية، منها (90) مؤسسة في السعودية والكويت. أما في المرتبة الثانية فقد حلّت البنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث بلغ عددها (88) بنك، علماً أن العراق والبحرين تمتلكان الحصة الأعلى، إذ بلغ عدد البنوك الإسلامية فيهما أو الفروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية ما مجموعه (27) بنك و (20) بنك على التوالي. أما المرتبة الثالثة فقد كانت البنوك التجارية التي تقدم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إذ بلغ عددها (35) بنك، وقد كانت الحصة الأعلى للبحرين، إذ بلغ عدد هذه البنوك (14) بنك. أخيراً بلغت المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية ما مجموعه (20) مؤسسة مالية (شكل 4 والجدول 3).

الشكل رقم (4)
عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية
في عشرة دول عربية كما في نهاية عام 2017

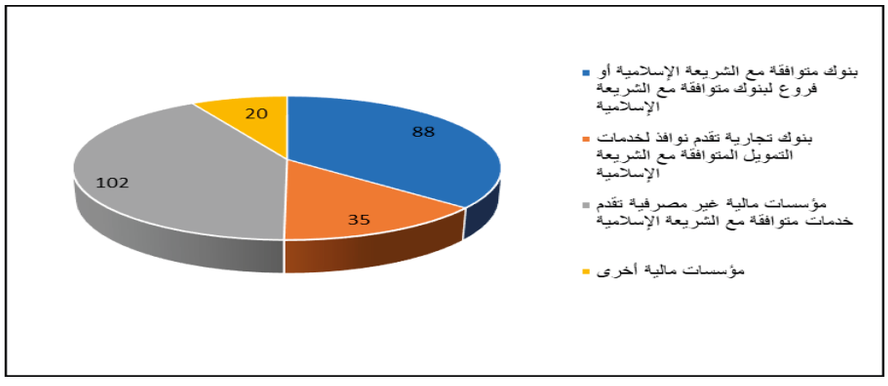

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

الجدول رقم (3)

أنواع المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية

المصرف المركزي/مؤسسة النقد	بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنوك تجارية تقدم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية	مؤسسات مالية أخرى
البنك المركزي الأردني	4	-	*7	3 (صندوق الحج، صندوق الزكاة، مؤسسة تنمية أموال الأيتام)
مصرف البحرين المركزي	20	14	1	22 (7 شركات تكافل و14 شركة استثمار إسلامية، إضافة إلى شركة تمويل أصغر)
البنك المركزي التونسي	3	-	-	-
مؤسسة النقد العربي السعودي	4	8	**37	33 (شركات التأمين التعاوني)
البنك المركزي العراقي	27	-	-	-
البنك المركزي العُماني	2	6	-	-
سلطة النقد الفلسطينية	3	-	2	4 (مؤسسات التمويل الأصغر)
بنك الكويت المركزي	6	-	**53	-
مصرف لبنان	5	-	2	-
مصرف ليبيا المركزي	9	4	0	7 (شركتين تأمين تكافلي، و5 مصارف إسلامية تحت التأسيس)
بنك المغرب	5	3	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

*تشمل 4 شركات تابعة لبنوك إسلامية و3 شركات تابعة لأحد البنوك التجارية، يُضاف لذلك وجود مؤسسات تمويل أصغر ومؤسسات مالية غير مصرفية أخرى لا تخضع بالوقت الحالي لرقابة البنك المركزي الأردني.

** منها 16 شركة تأمين تكافلي و37 شركة إستثمار وتمويل.

يبين الشكل رقم (4) ملخصاً حول أنواع المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، أما الجدول (3) فيبين عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في عشر دول عربية بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2017. ونلقي فيما يلي المزيد من الضوء حول أنواع هذه المؤسسات والسلطات الرقابية والإشرافية المسؤولة عنها.

في **المملكة الأردنية الهاشمية**، مؤسسات مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهي بنوك إسلامية مرخصة وعددها أربعة بنوك، منها بنك أجنبي (سعودي) وثلاثة بنوك أردنية تخضع لرقابة واشراف البنك المركزي الأردني. كما يوجد شركات تمويل تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهي خاضعة لرقابة واشراف وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.

فيما يخص قطاع التمويل الأصغر فيتكون من (9) شركات منها شركتين (أحدهما غير ربحية) تقومان بمنح التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقوم هذه الشركات بتقديم التمويل والأنشطة المالية للأشخاص ذوي الدخل المتدني وللأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي كلياً أو جزئياً سواء كانوا افراداً أو شركات متناهية الصغر أو صغيرة.

قد أصبح قطاع التمويل الأصغر خاضع للترخيص والرقابة والاشراف من قبل البنك المركزي الأردني بموجب نظام التمويل الأصغر رقم (5) لسنة 2015 والتعليمات الصادرة بمقتضاه، حيث أجاز النظام المذكور أعلاه لشركات التمويل الأصغر بموجب المادة (8/أ/2) منه منح التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تضمنت المادة (9) منه ضرورة قيام الشركة التي تمارس التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتعيين هيئة الرقابة الشرعية وتضمنت أيضاً المهام الموكلة للهيئة.

كما أجازت المادة (4) من تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر رقم (2016/62) تاريخ 2016/4/10 أن يتم تقديم خدمات التمويل من خلال نافذة متخصصة لذلك في حال الجمع ما بين منح القروض والتمويلات مع تفضيل بأن يكون تقديم خدمات التمويل من خلال شركات تابعة لشركات التمويل الأصغر وحددت أيضاً الشروط الواجب توافرها لدى شركات التمويل الأصغر التي تمنح التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك تضمنت هذه التعليمات معايير الملاءمة الخاصة بأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

من ناحية أخرى، **يوجد في المملكة الأردنية الهاشمية** شركات تقدم التأمين التكافلي وعددها شركتين وتخضع حالياً لرقابة وإشراف وزارة الصناعة والتجارة ومستقبلاً سوف تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني. إضافة لما تم ذكره، يوجد عدد من المؤسسات العامة التي تقدم خدمات مالية إسلامية وهي صندوق الحج، صندوق الزكاة، مؤسسة تنمية الأيتام وهي مؤسسات عامة تخضع لرقابة الحكومة.

في **مملكة البحرين**، يوجد بنوك تجزئة وجملة تقدم الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. مرخصة ومراقبة من قبل مصرف البحرين المركزي. كذلك فإن البنوك التقليدية (سواء تجزئة أو جملة) تقدم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية. تتم مراقبتها ضمن مراقبة البنوك التقليدية من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك فإن مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقدم لعملاء المشاريع المتناهية الصغر تمويلات ضمن عقود متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. مرخصة ومراقبة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كما يوجد في المملكة شركات تكافل وشركات استثمار إسلامية وشركات تمويل متناهي الصغر متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في **الجمهورية التونسية**، يبلغ عدد البنوك الإسلامية 3 بنوك عددها ثلاثة بنوك من أصل ثلاثة وعشرون بنك وهي خاضعة لرقابة البنك المركزي التونسي، أما مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، فهناك مؤسسة وحيدة تمارس نشاط التمويل الاسلامي الاصغر وهي خاضعة لرقابة وزارة المالية. فيما يخص شركات التأمين (التكافل) الإسلامية، يوجد حالياً ثلاث شركات تأمين تكافلية وهي خاضعة للهيئة العامة للتأمين وهي سلطة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، وهي هيئة إدارية تتمتّع بالاستقلال المالي والإداري وترجع بالنّظر لوزارة المالية.

أما في **المملكة العربية السعودية**، يبلغ عدد البنوك الإسلامية 4 بنوك إسلامية، أما بقية البنوك العاملة في المملكة فجميعها يقدم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. من جانب آخر، وفيما يخص شركات التمويل التي تقدم خدمات مالية إسلامية، فقد نصت المادة الثالثة من نظام مراقبة شركات التمويل على وجوب توافق عمليات شركات التمويل مع الشريعة الإسلامية وفق ما تقرره الهيئات الشرعية، لذا جميع الشركات التمويل لا يتم ترخيصها إلا بعد اكتمال هيكلها التنظيمي ومنها الهيئة الشرعية وبالتالي توافُق عملياتها بالكامل. فيما يخص شركات التأمين التعاوني فتخضع للرقابة من إدارة الرقابة على التأمين في مؤسسة النقد العربي السعودي.

في **جمهورية العراق**، يتخضع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي العراقي من خلال دائرة الصيرفة، وقد نصّ قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة على تعريف البنك الإسلامي. كما أشارت المادة (5) من قانون المصارف الإسلامية أن بإمكان البنوك الإسلامية إنشاء شركات تمويل تقوم بتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة، ويكون المصرف الذي تتبعه الشركة هو المسؤول عن الإشراف والرقابة عليها، وتكون دائرة مراقبة الصيرفة هي الجهة الرقابية على المصرف.

في **دولة الكويت**، حددت المادة (86) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية تعريف للبنوك الاسلامية بأنها البنوك التي تزاول أعمال المهنة

المصرفية وما ينص عليه قانون التجارة أو يقضي العرف باعتباره من أعمال البنوك وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم بصفة معتادة بقبول الودائع بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو حسابات استثمار لآجال ولأغراض محددة أو غير محددة، وتزاول عمليات التمويل بآجالها المختلفة مستخدمة في ذلك صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة و المضاربة. كما تقدم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة لعملائها والمتعاملين معها، وتباشر عمليات الاستثمار المباشر والمالي سواء لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك مع الغير بما في ذلك إنشاء الشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو تحت التأسيس التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن. أما فيما يخص شركات التمويل الإسلامية، فوفقاً للمادة (1) من القرار الوزاري رقم (38) لسنة 2011 في شأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، يُقصد بشركات التمويل أي شركة مساهمه تكون أغراضها الأساسية منح التمويل للأفراد والشركات والمؤسسات وذلك لمختلف الأغراض، وتقديم ضمان استشاري للعملاء في مجال منح التمويل. فيما يخص شركات التأمين التكافلي التي تقدم خدمات التأمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فتخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت.

في **دولة ليبيا**، بلغ عدد البنوك التي لم سبق لها الإذن بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية خمسة بنوك وجميعها خاضعة لسلطة مصرف ليبيا المركزي، أما البنوك الإسلامية تحت التأسيس فقد بلغ عددها (4) بنوك إسلامية تحت التأسيس، وبنك واحد إسلامي خاص، إضافةً إلى بنك تقليدي واحد لديه موافقة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالتحول للصيرفة الإسلامية، و(4) بنوك تقليدية مرخص لها بمزاولة نشاط الصيرفة الاسلامية وعددها (4)، وخمسة بنوك تقليدية لديها قرار بالتحول على مستوى جمعياتها العمومية، وبنكين تجاريين تقليديين لديهما قرار بالتحول على مستوى مجالس اداراتها، و(4) بنوك تجارية تقليدية مرخص لها بمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق فروع ونوافذ ولم تتخذ قرارات بالتحول[3]. أما فيما يخص شركات التأمين التكافلي فيبلغ عددها في ليبيا شركتين اثنتين.

[3] البيانات كما بتاريخ تزويدنا بالاستبيان.

في **المملكة المغربية**، تُسمى البنوك الإسلامية في المغرب بالبنوك التشاركية، وقد بلغ عددها خمسة بنوك، فيما بلغ عدد البنوك التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ 3 بنوك. أما مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمات مالية إسلامية، فإن القانون البنكي يسمح بإنشاء جمعيات السلفات الصغرى (التمويل الأصغر) متخصصة حصرياً في المالية التشاركية، إلا أنه لا توجد أي شركة من هذا الصنف في الوقت الحالي. فيما يخص شركات التمويل، فالقانون البنكي يسمح بإنشاء شركات تمويل متخصصة حصريا في المالية التشاركية، إلا أنه لا توجد أي شركة من هذا الصنف في الوقت الحالي. أخيراً تعمل الجهات الإشرافية في المغرب قطاع التأمينات في المغرب على استكمال الإطار التنظيمي الكفيل بإحداث شركات التأمين التكافلي.

الجدول رقم (4)
أنواع المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية[4]

المصرف المركزي/مؤسسة النقد	بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنوك تجارية تقدم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	شركات تمويل تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية	مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية	جمعيات أو مؤسسات التأمين التكافلي	مؤسسات مالية أخرى
البنك المركزي الأردني	√		√	√	√	√
مصرف البحرين المركزي	√	√		√	√	√
البنك المركزي التونسي	√			√	√	
مؤسسة النقد العربي السعودي	√	√	√			√ (شركات التأمين التعاوني)
البنك المركزي العراقي	√		*√			
البنك المركزي العُماني	√	√				
سلطة النقد الفلسطينية	√		√	√	√	
بنك الكويت المركزي	√		√		√	√ (شركات الإستثمار)
مصرف لبنان	√			√	**√	
بنك المغرب	√	√	√	√	√	√
مصرف ليبيا المركزي	√	√			√	

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

[4] * أشارت المادة (5) من قانون المصارف الإسلامية أن بإمكان البنوك الإسلامية إنشاء شركات تمويل تقوم بتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

**لا يوجد تعريف قانوني للجمعيات أو مؤسسات التأمين التكافلي، وتشرف عليها لجنة الرقابة على هيئات الضمان.

5. **تطور نسبة حجم الأصول المالية الإسلامية إلى حجم أصول البنوك التقليدية في الدول العربية:**

كما سبق أن تم ذكره، ازداد الاهتمام بالخدمات المالية الإسلامية نظراً للإقبال المتنامي عليها من قبل شريحة واسعة من العملاء، الأمر الذي دفع المؤسسات المالية الإسلامية إلى تطوير منتجاتها لتلبية رغبات واحتياجات هذه الشريحة، وبالتالي ارتفاع حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية، حيث بلغ حجم الأصول المالية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في سبعة دول عربية حوالي (336,784) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017، مقابل (316,619) مليون دولار و(298,446) مليون دولار في نهاية عامي 2016 و2015 على التوالي، أي بنسبة نمو بلغت 6.3 في المائة و12.8 في المائة عما كانت عليه في عامي 2016 و2015 على التوالي، الأمر الذي يعكس مدى تطور الخدمات المالية الإسلامية (الشكل رقم 5).

الشكل رقم (5)

تطور نسبة حجم الأصول المالية الإسلامية إلى حجم أصول البنوك التقليدية في الدول العربية

خلال الفترة (2015-2017)

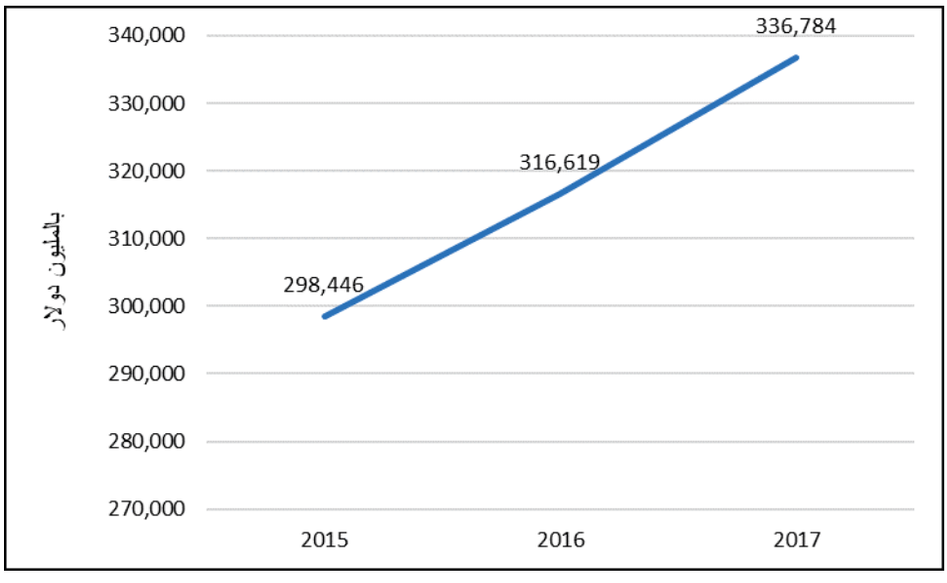

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

أما فيما يخص نسبة حجم أصول الخدمات المالية الإسلامية إلى حجم أصول البنوك التقليدية في الدول العربية خلال الفترة (2015-2017)، فقد بلغ متوسط النسبة حوالي 24.5 في المائة في

نهاية عام 2017، مقابل 22.8 في المائة و21.3 في المائة في نهاية عامي 2016 و2015 على التوالي. وقد احتلت الكويت المرتبة الأولى بنسبة بلغت 56.6 في المائة، فيما جاءت السعودية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 51.5 في المائة، في حين كانت في لبنان 0.4 في المائة (الشكل رقم 6).

الشكل رقم (6)

تطور نسبة حجم الأصول المالية الإسلامية إلى حجم أصول البنوك التقليدية في الدول العربية

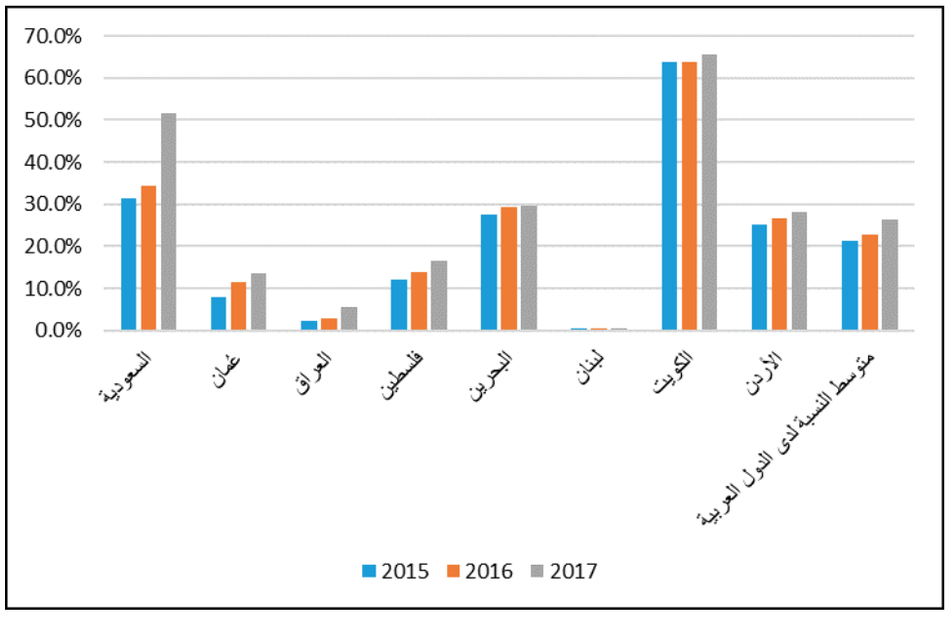

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

6. **دور الخدمات المالية الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** يلعب التمويل الإسلامي دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي كونه يُقدم حلاً للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تُلبي احتياجات الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يُعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات وبالتالي تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة. أولت السلطات التنظيمية في الدول العربية، بشكل عام، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بشكل خاص اهتماماً متزايداً تجاه تعزيز الخدمات المالية

الإسلامية الموجهة نحو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إدراكاً منها للدور الفاعل للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم شريحة كبيرة من قطاعي الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (5) الدور الهام الذي تلعبه البنوك الإسلامية في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه البنوك في جميع الدول المبينة بالجدول المذكور تقدم خدمات مالية موجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يُضاف لذلك وجود بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك في كل من السعودية، وعُمان، وليبيا، والمغرب.

كذلك هنالك مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات مالية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من الأردن، والسعودية، وفلسطين، والكويت، ولبنان. في حين يوجد مؤسسات مالية أخرى تقدم خدمات مالية إسلامية تشمل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من الأردن، وفلسطين.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية تأخذ أشكالاً متعددة. فعلى سبيل المثال، في الأردن، يقع ضمن الشركات المالية غير المصرفية شركات التمويل الأصغر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، حيث يسمح لهذه الشركات بما فيها تلك التي تقدم خدمات التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بمنح التسهيلات والتمويلات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ولا يجوز لها منح قروض/تمويلات لشركات متوسطة الحجم. وكذلك هنالك مؤسسات تقدم خدمة التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل: صندوق الحج، صندوق الزكاة، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام.

من جانب آخر، وفي إطار دعمها للقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قام عدد من المصارف المركزية بإصدار تعليمات تعزيز وصول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الإسلامية. فعلى سبيل المثال، ألزم البنك المركزي العُماني بموجب تعليمات البنك المركزي العُماني، البنوك والنوافذ الإسلامية تخصيص نسبة لا تقل عن 5 في المائة من محفظتها التمويلية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (5)

دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الدولة	بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ	مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية	مؤسسات مالية أخرى
الأردن	√	-	√	√
البحرين	√	√	√	-
تونس	√	-	-	-
السعودية	√	√	√	-
العراق	√	-	-	-
عُمان	√	√	-	-
فلسطين	√	-	√	√ (التمويل الأصغر، التـأمين، التأجير التمويلي)
الكويت	√	-	√	-
لبنان	√	-	√	-
ليبيا	√	√	-	-
المغرب	√	√	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

7. **مقترحات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دعم الشمول المالي**: اتسمت مقترحات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار تعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم الشمول المالي بأنها اشتملت على العديد الجوانب الهامة التي تعزز من وصول شريحة واسعة من العملاء للخدمات المالية الإسلامية. فمن وجهة نظر **البنك المركزي الأردني**، فإن مساعدة صغار المستثمرين من أصحاب الدخل المتدني ومن ذوي الأفكار الخلاقة والمبدعة في إيجاد الفرص الاستثمارية التي تتوائم مع هذه الأفكار بحيث تصبح مشروع ناجح وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لهم سيعزز من الشمول المالي من جانب آخر، تبرز أيضاً أهمية مساعدة صغار

المستثمرين في إيجاد شريك يكون لديه الخبرة الكافية في السوق ولديه القدرة المالية والرغبة في مشاركة صغار المستثمرين في استثمار معين (سواء على الصعيد المالي و/أو الخبرة و/أو شبكة العلاقات). كما ينظر البنك المركزي الأردني إلى الدور الهام الذي تلعبه زيادة التوعية المالية بالخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية نحو تعزيز الشمول المالي.

أما **مصرف البحرين المركزي**، فيؤكد على أهمية تشجيع البنوك على الإستثمار في الصيرفة الالكترونية لتسهيل وصول المنتجات البنكية للأفراد، كذلك تحفيز البنوك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتيسير حصولها على الدعم المطلوب، إضافةً إلى تحفيز البنوك على توعية المجتمع بالقطاع المالي الإسلامي بما يقدمه من منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وبديلة للمصارف التقليدية. وتشجيع البنوك على أهمية تقديم منتج " القرض الحسن" في دعم تحقيق الشمول المالي.

بدوره يقترح **البنك المركزي التونسي**، إمكانية قيام البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تسويق منتجات بنكية (حسابات بنكية، قروض....) مقابل عمولات منخفضة تستهدف شريحة متكونة أساساً من محدودي الدخل الذين لم يتسنى لهم الاندماج في الدورة الاقتصادية.

أما **مؤسسة النقد العربي السعودي**، فقد تبنت العديد من المبادرات لتحقيق الشمول المالي ومنها ربط العلاقة بين الهيئات الحكومية الممولة مثل منشآت وكفالة مع شركات التمويل لتقديم دعم للخدمات المالية لكافة المستفيدين وتعميم خدمات التمويل على كافة شرائح المجتمع، كما قامت المؤسسة بمبادرة تدشين التقنيات المالية الحديثة (FINTECH)، وذلك لتسهيل تقديم الخدمات المالية ومنها التمويل من خلال الأنظمة الالكترونية وسهولة وصولها لكافة المستفيدين من خلال أماكنهم بهدف التقليل من تكلفة الخدمات المقدمة.

كما يرى **البنك المركزي العراقي** أن ابتكار منتجات متطورة قادرة على منافسة المنتجات التي تقدمها البنوك التقليدية والاستفادة من مبالغ صناديق الزكاة، ستساهم في تعزيز دور البنوك في تعزيز الشمول المالي.

ويرى **البنك المركزي العُماني**، أن الاستعلام الائتماني من العوامل المهمة لوصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الرسمي، بما في ذلك من خال تخفيض متطلبات الضمانات وتكلفة الاقتراض. ومن شأن تحسين جودة خدمات الاستعلام الائتماني وزيادة توافرها تحقيق منافع كبيرة فيما يتعلق بمعدلات الشمول المالي وتوظيف العمالة والنمو بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى، يؤكد **البنك المركزي العُماني** على أهمية تعزيز الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية ومسؤوليتها المالية في منح الخدمات المصرفية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لقطاعات مختلفة تتضمن القطاعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر. كما يجب على البنوك الاسلامية أن تواكب آخر التقنيات المصرفية، حيث سيتسنى لها أن تتوسع في تقديم الخدمات المصرفية المالية الرقمية (DIGITAL FINANCIAL SERVICES)، وكذلك خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول (MOBILE PAYMEMENTS)، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية لشريحة أكبر بتكلفة أقل وشريحة أكبر، حيث يسهم تبني تلك التقنيات في تغيير طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتلقى اهتماما متزايدا من صناع السياسات بالسلطنة. إضافةً لذلك يجب على المصارف الإسلامية أن تنوع وتطور من الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها لعملائها من أجل تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل. أما على الصعيد الوطني، يجب أن تكون هناك استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهود والمتطلبات تشرف عليها أكبر المؤسسات الرقابية في الدولة.

بدورها ترى **سلطة النقد الفلسطينية**، أهمية العمل على توفير برامج (منتجات إسلامية) وذلك لخدمة الفئات المهمشة والمناطق الريفية. كما أشارت سلطة النقد الفلسطينية أن هيئة الرقابة الشرعية العليا في فلسطين سيكون له دور حيوي في تطوير الصناعة المصرفية والمالية من خلال تنويع المنتجات والخدمات المالية التي تتلاءم ومتطلبات المجتمع المحلي وتلبية لمتطلبات خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

أما **بنك الكويت المركزي**، ولتعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في دعم تحقيق الشمول المالي، فإن على هذه البنوك العمل على تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى أكبر قطاع ممكن من أصحاب هذه المشروعات وتذليل أية عقبات أمامهم للحصول على التمويل وفقاً للصيغ الشرعية التي تناسب عملاء هذه الشريحة. كما يتوجب على هذه البنوك والمؤسسات طرح الأنظمة الادخارية واستحداث الأدوات التمويلية التي تناسب صغار العملاء الذين يرغبون في الاستثمار وفق الصيغ الإسلامية بما يزيد من فرص إدماجهم بالنظام المصرفي بما يحقق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع.

كما يرى **مصرف لبنان**، أن نشر التوعية حول مفاهيم الصيرفة الإسلامية، ونقل المعرفة إلى العملاء، وتعزيز وسائل حماية العميل وتوعيته على حقوقه من أهم العوامل التي تؤدي إلى تعزيز الشمول المالي. يُضاف لذلك أهمية زيادة المنتجات والخدمات المصرفية غير المرتكزة على التسليف، وتخفيض كلفة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية حتى تستطيع منافسة الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المصارف التجارية. كما يُمكن تعزيز الشمول المالي من خلال ترشيد متطلبات التسليف، وتأمين إجراءات بسيطة للموافقة على طلبات القروض، وتوسيع شبكة الفروع.

أخيراً، يقترح **مصرف ليبيا المركزي**، إعادة هيكلة صندوق ضمان الإقراض ليلعب دور أكبر في تطوير المنظومة الإئتمانية، وكذلك إصدار تشريعات خاصة لتنظيم قطاع التمويل متناهي الصغر، وتعزيز إهتمام الإدارات العليا للمصارف والمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، إضافةً إلى زيادة الدعم الحكومي المتمثل في سن التشريعات المنظمة وتقوية البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتفعيل صندوق القرض الحسن. كذلك يؤكد مصرف ليبيا المركزي على أهمية إصدار ضوابط لتنظيم قطاع شركات الاجارة المالية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، وتفعيل قانون صكوك الاستثمار الإسلامي لتوفير أدوات بديلة لإدارة وتوظيف السيولة. كما يرى مصرف ليبيا المركزي أهمية تعزيز التنافسية لدى المؤسسات المالية الإسلامية، وتكثيف حملات التوعية الوطنية بالخصوص.

ب. البنوك الإسلامية في الدول العربية

1. **تطور انتشار فروع البنوك الإسلامية:** تطور إنتشار فروع البنوك الإسلامية خلال الفترة (2015-2017)، وذلك وفقاً للاستبيانات الواردة من البنوك. إذ بلغ عدد الفروع ما مجموعه 1,227 فرع في نهاية عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ 2.5 في المائة و8.7 في المائة عما كانت في عامي 2016 و2015 على التوالي، إذ بلغ عدد الفروع ما مجموعه 1,197 فرع و1,129 فرع في نهاية عامي 2016 و2015 على التوالي.

في المقابل بلغ عدد فروع البنوك التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ وفق الاستبيانات الواردة ما مجموعه 831 فرع في نهاية عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ 11.4 في المائة و12.3 عما كان عليه في عامي 2016 و2015 على التوالي، إذ بلغ عدد الفروع في عامي 2016 و2015 ما مجموعه 746 فرع و740 فرع خلال عامي 2016 و2015 على التوالي.

الشكل رقم (7)

تطور انتشار فروع البنوك التي تقدم خدمات إسلامية خلال الفترة (2015-2017)

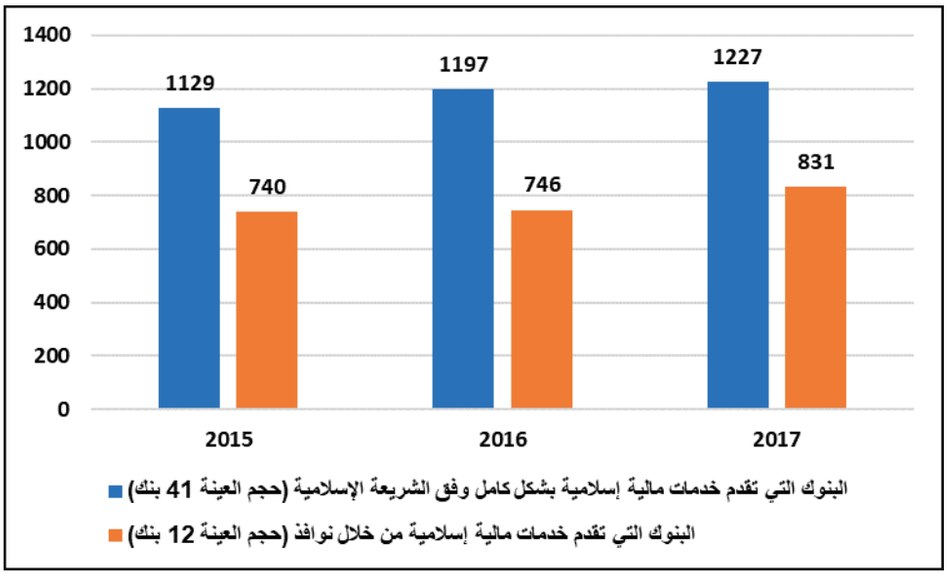

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

2. **توزيع الخدمات والعمليات المالية المصرفية لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية إسلامية:** فيما يخص توزيع أرصدة حسابات الادخار والاستثمار لدى البنوك التي تعمل بصورة كاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد كانت الحصة الأكبر من نصيب حسابات التوفير والحسابات الجارية غير الربحية، إذ بلغت حوالي 47.5 مليار دولار في نهاية عام 2017، مشكلةً ما نسبته 37.8 في المائة من إجمالي أرصدة حسابات البنوك الإسلامية، في حين جاءت حسابات الإستثمار (المضاربة) بالمرتبة الثانية، إذ بلغت أرصدتها حوالي 31.4 مليار دولار في نهاية عام 2017 مشكلة ما نسبته 25.0 في المائة من إجمالي أرصدة حسابات البنوك الإسلامية. أما رصيد حسابات الإدخار (المضاربة) فقد بلغ 20.4 مليار دولار في نهاية عام 2017 مشكلةً ما نسبته 16.2 في المائة من إجمالي أرصدة البنوك الإسلامية (شكل 8).

بالرغم من أن رصيد حسابات الإدخار (المضاربة) كانت حصته الأقل بين أرصدة الحسابات الأخرى لدى البنوك الإسلامية، إلا أنه حقق أكبر معدل نمو إذا ما قورن بنهاية عام 2016، حيث بلغ معدل نمو هذه الأرصدة حوالي 32 في المائة.

الشكل رقم (8)

توزيع حسابات الادخار والاستثمار لدى البنوك التي تعمل بصورة كاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية

(بالمليون دولار)

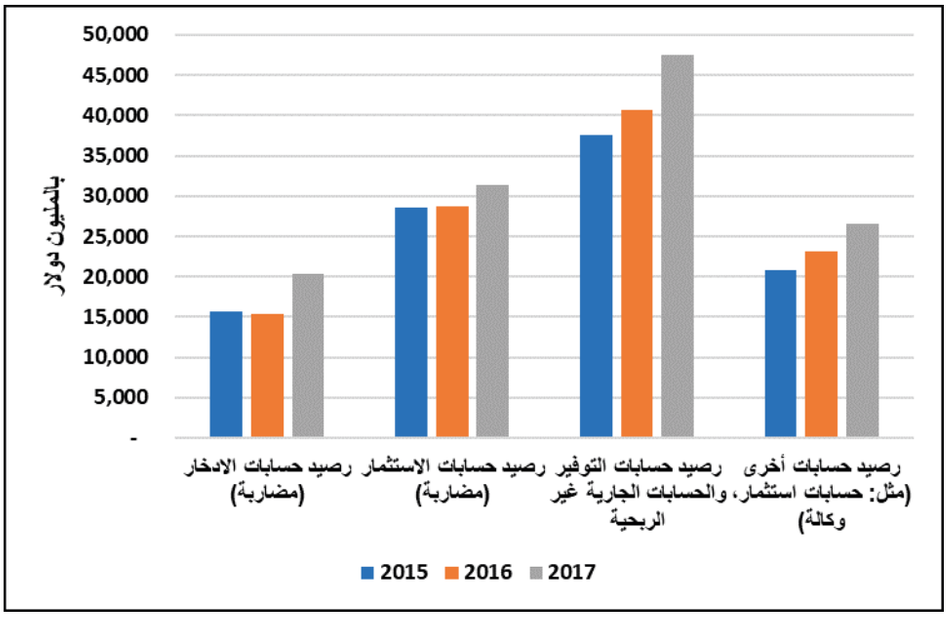

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

من جانب آخر، توزعت العمليات المصرفية لدى البنوك التي تعمل بصورة كاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بشكل متباين خلال الفترة (2015-2017)، فقد إستحوذت عقود المرابحة والبيع المؤجل على 72.1 في المائة من إجمالي العمليات المصرفية لدى البنوك الإسلامية في الدول العربية، وذلك كما في نهاية عام 2017. علماً أن حجم عقود المرابحة والبيع المؤجل بلغ حوالي 72.3 مليار دولار في نهاية عام 2017، مقابل حوالي 63.5 مليار دولار في نهاية عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 13.9 في المائة. في المقابل بلغ حجم عقود التأجير التمويلي لدى البنوك الإسلامية حوالي 12.7 مليار دولار في نهاية عام 2017، في حين بلغ حجمها في نهاية عام 2016 حوالي 11.7 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 7.9 في نهاية عام 2017، علماً أنها شكلت ما نسبته 12.6 في المائة من إجمالي العمليات المصرفية لدى البنوك الإسلامية، والشكل (9) يبرز تطورات العمليات المصرفية لدى البنوك الإسلامية خلال الفترة (2015-2017).

الشكل رقم (9)

توزيع العمليات المصرفية لدى البنوك التي تعمل بصورة كاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالمليون دولار

(حجم العينة 23 بنك)

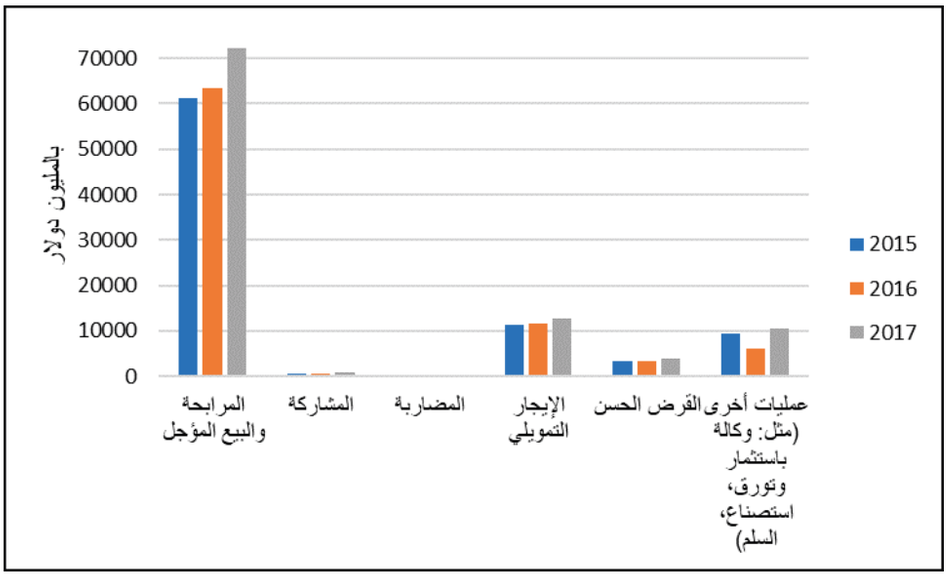

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

فيما يخص توزيع حسابات الودائع لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية من خلال نوافذ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد بلغ حجم ودائع الحسابات الإسلامية حوالي 27.5 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 30.2 في نهاية عام 2016، في حين بلغ مجموع حسابات الودائع التقليدية لدى البنوك التي لديها نوافذ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حوالي 39.2 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 40.0 مليار دولار في نهاية عام 2016، والشكلين (10) و(11) يبين توزيع حسابات الودائع (التقليدية والإسلامية) لدى البنوك التي لديها نوافذ إسلامية خلال الفترة (2015-2017) حسب قطاعي الأسر والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فيما يخص تطور التوزيع النسبي لودائع قطاعي الأسر والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك التي لديها نوافذ تقدم خدمات مالية إسلامية، فيُلاحظ من الشكل (12) أن حسابات الودائع الإسلامية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استحوذت على ما نسبته 27.8 في المائة من إجمالي الودائع الإسلامية في نهاية عام 2017، في حين بلغت النسبة 26.3 في المائة للودائع التقليدية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنفس العام، علماً أن أرصدة الودائع الإسلامية لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بلغت حوالي 7.7 مليار دولار في نهاية عام 2017، في حين بلغت أرصدة الودائع التقليدية 10.3 مليار دولار لنفس العام.

الشكل رقم (10)

توزيع حسابات الودائع التقليدية لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية من خلال نوافذ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

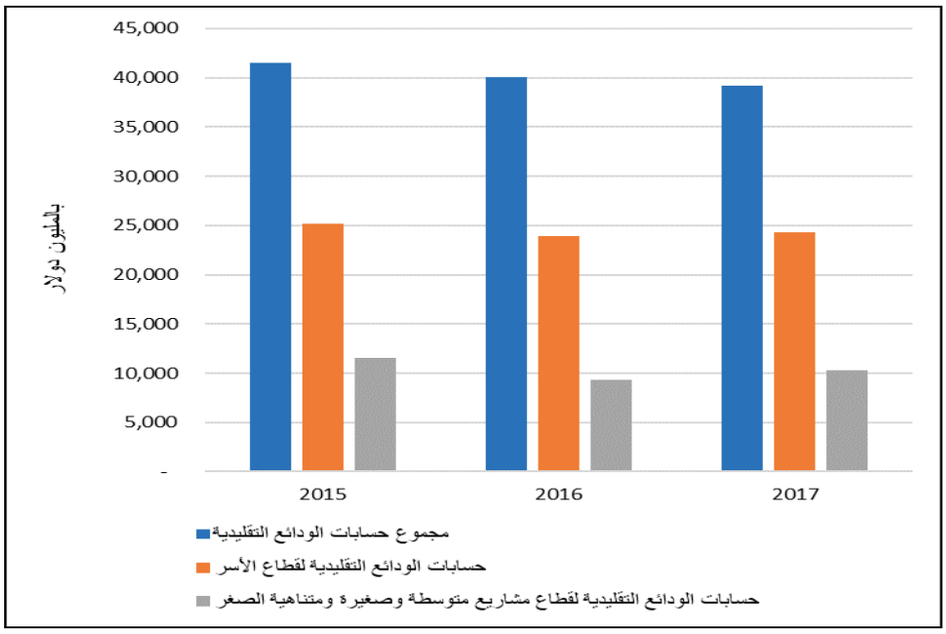

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

الشكل رقم (11)

توزيع حسابات الودائع الإسلامية لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية من خلال نوافذ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (حجم العينة 12 بنك)

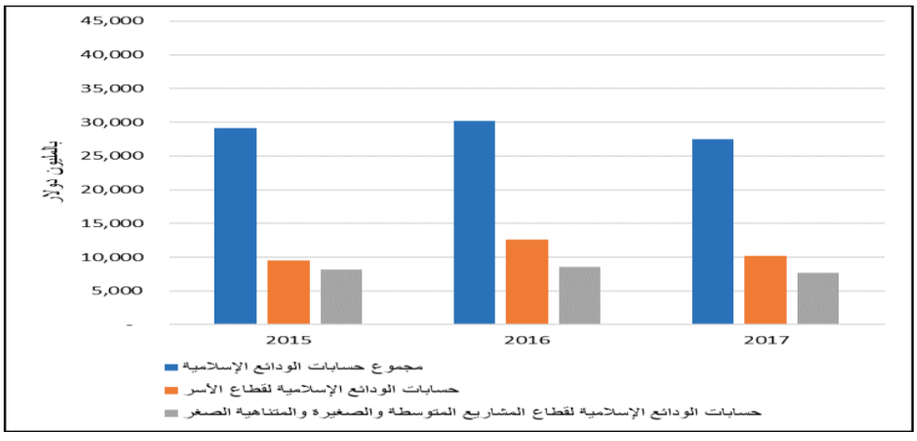

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

الشكل رقم (12)

تطور التوزيع النسبي لودائع قطاعي الأسر والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك التي لديها نوافذ تقدم خدمات مالية إسلامية خلال الفترة 2015-2017

(حجم العينة 12 بنك).

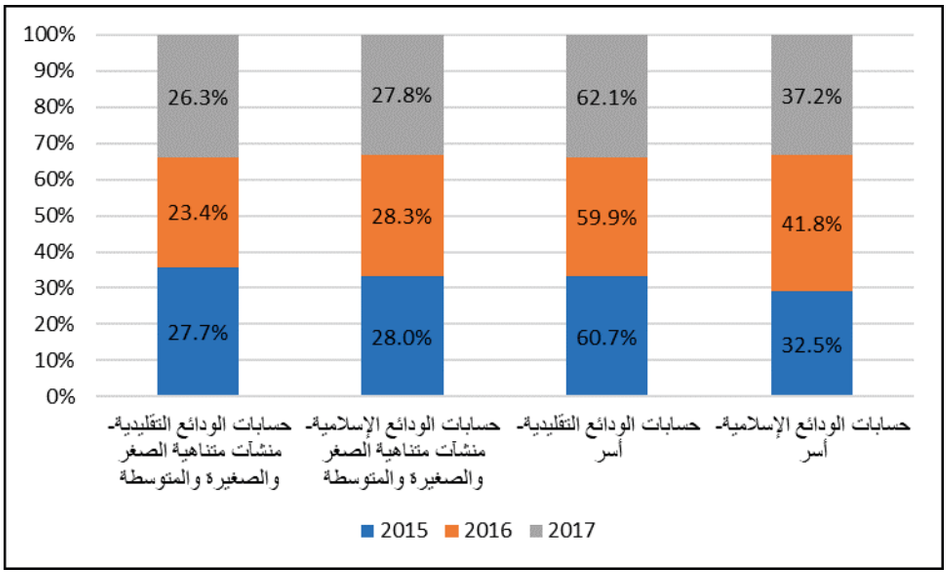

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

فيما يخص جانب الأصول، فقد بلغ رصيد التمويلات الإسلامية حوالي 28.0 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 30.4 في نهاية عام 2016، في حين بلغ رصيد حسابات القروض التقليدية لدى البنوك التي لديها نوافذ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حوالي 10.5 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 10.8 مليار دولار في نهاية عام 2016، والشكلين (13) و(14) يبين توزيع أرصدة القروض/التمويلات (التقليدية والإسلامية) لدى البنوك التي لديها نوافذ إسلامية خلال الفترة (2015-2017) حسب قطاعي الأسر والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فيما يخص تطور التوزيع النسبي للقروض الممنوحة لقطاعي الأسر والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك التي لديها نوافذ تقدم خدمات مالية إسلامية، فيُلاحظ من الشكل (15) أن أرصدة التمويلات الإسلامية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استحوذت على ما نسبته 8.0 في المائة من إجمالي التمويلات الإسلامية في نهاية عام 2017، في حين بلغت النسبة 17.6 في المائة للقروض التقليدية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنفس العام. لكن بالرغم من ذلك فإن أرصدة التمويلات

الإسلامية الممنوحة لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بلغت حوالي 2.2 مليار دولار في نهاية عام 2017، في حين بلغت أرصدة القروض التقليدية 1.8 مليار دولار لنفس العام.

الشكل رقم (13)

توزيع حسابات القروض التقليدية لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية

من خلال نوافذ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

(حجم العينة 12 بنك)

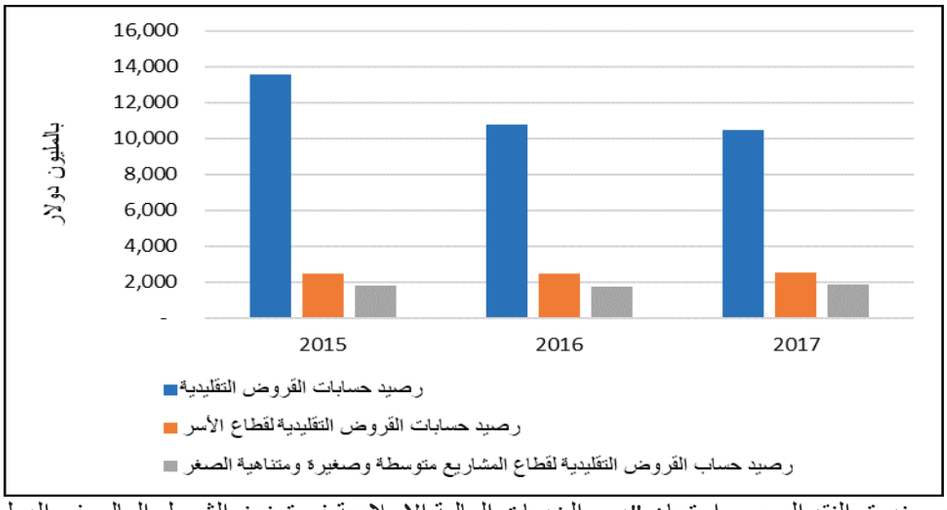

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

الشكل رقم (14)

توزيع حسابات التمويلات الإسلامية لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية من خلال نوافذ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

(حجم العينة 12 بنك)

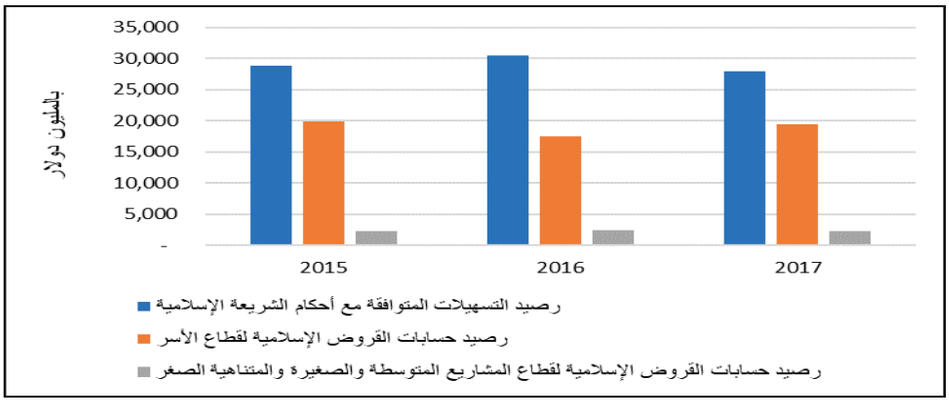

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

الشكل رقم (15)

تطور التوزيع النسبي لودائع قطاعي الأسر والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك التي لديها نوافذ تقدم خدمات مالية إسلامية خلال الفترة 2015-2017

(حجم العينة 12 بنك)

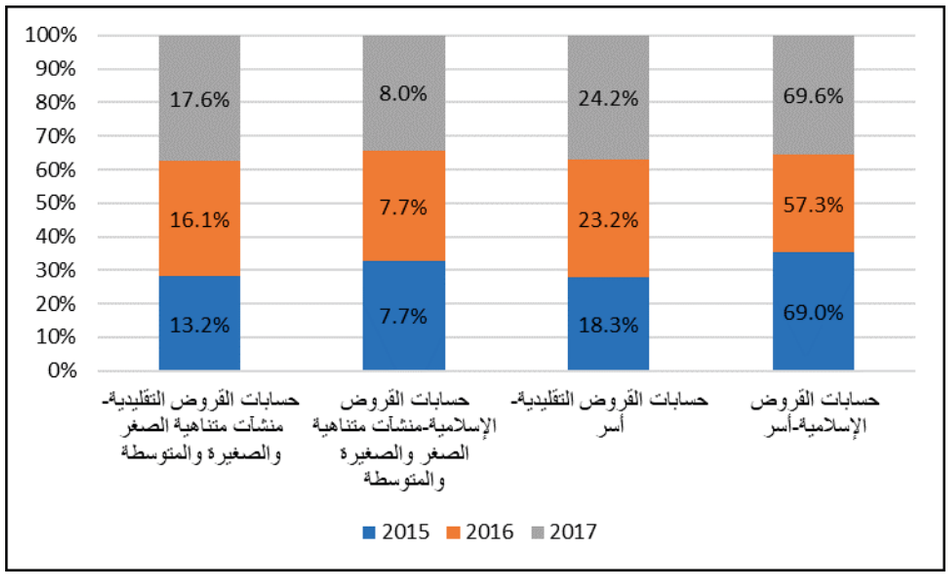

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

3. **احتياجات المشروعات والقطاعات الإقتصادية من الخدمات المالية والتمويلية الإسلامية للمشروعات**: تتنوع الاحتياجات للخدمات المالية والتمويلية للمشروعات بحسب طبيعة عملها والنشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه، وعموماً فإن المشاريع بشكل عام بحاجة الى خدمات مصرفية وتجارية (مثل الحساب الجاري، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الحوالات وغيرها) بالإضافة الى التمويل والذي يعد العنصر الحيوي في أعمال معظم الأنشطة والذي ينقسم الى تمويل رأس المال العامل (مواد الخام، البضائع الجاهزة، أجور الموظفين.....). في هذا السياق، تطورت الحلول التمويلية الإسلامية للمشروعات، وبات هناك طلب متزايد من قبل المشروعات على الخدمات المالية الإسلامية.

بشكل عام أشار العديد من البنوك الإسلامية التي قامت بتعبئة الإستبيان، أن الاحتياجات المالية والتمويلية للمشاريع تختلف وفقاً للقطاع الاقتصادي، كما تختلف وفقاً لعمر المشروع والمؤسسة، حيث إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج لتمويلات طويلة الأجل وذلك لغايات تأسيس المصانع وشراء

المعدات والآلات وتجهيز معارض وعيادات أو تمويل السيارات ووسائل النقل والشاحنات أو مقرات للشركة، بالإضافة الى تمويل جزء من رأس المال العامل من خلال تمويل البضائع والمواد الخام، كما أصبح هناك توجه لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة التي تعمل على تخفيض مصاريف الشركة وزيادة قدرتها على المنافسة بالأسواق، وتحتاج المشاريع الى خدمات مصرفية متعددة كفتح الاعتمادات والبوالص وإصدار الكفالات المختلفة وخدمات السحب والايداع والشيكات، كما أن الخدمات الالكترونية والتطبيقات الذكية أصبحت وسيلة يساعد بها البنك هذه المشاريع على ترتيب حساباتهم وتنظيم أمورهم المالية، كما يستفيد الشركاء وأصحاب المشاريع من الخدمات المصرفية الأخرى كالبطاقات المصرفية والتمويلات الشخصية وغيرها.

من ناحية أخرى، هناك فرص كثيرة في التمويل الإسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة، فبالإضافةً للمشاريع الناشئة، فإن تمويل رأس المال العامل للمشاريع القائمة يُعد من أهم الاحتياجات الممكن تقديمها من الخدمات المالية والتمويلية للمشروعات، بالإضافة الى دعم القدرة التمويلية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، وتختلف هذه الاحتياجات وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة فمثلا قطاع التجارة يحتاج تمويل رأس المال العامل بينما قطاع الصناعة يحتاج الى تمويل أصول إضافة الى رأس المال العامل، كذلك هنالك طلب واضح على تمويل احتياجات التوسعات الرأسمالية للمشاريع.
إضافةً لما سبق، فقد أكد العديد من البنوك الإسلامية أهمية تقديم خدمات وحلول تمويلية إسلامية مبتكرة ومتنوعة سواء قصيرة أو طويلة الأجل، وتقديم المشورة الفنية والمالية والدعم اللازم لأصحاب المشاريع لكي يتضح مدى جدوى المشروع والحد من تعثر.

كما أكد عدد من البنوك على أهمية أن تأخذ البنوك باعتبارها عند منح هذه التسهيلات التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة لهذه المشاريع، سواء كانت لمشاريع قائمة أو مشاريع جديدة، وبحيث تكون شروط التسهيلات سواء من ناحية الاسعار وجداول السداد تتلاءم مع احتياجات المشروع وقدرة العميل على السداد. وهنا تبرز أهمية شركات المعلومات الإئتمانية وشركات ضمان القروض، فشركات المعلومات الإئتمانية تعزز من قدرة تقييم العملاء فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، أما شركات ضمان القروض فتساهم في تقديم الضمانات اللازمة للعملاء، حيث من المعروف أن توفير الضمات يمثل التحدي الأكبر لقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.

من ناحية أخرى، أشار عدد من البنوك الإسلامية إلى ضرورة أن تشمل أدوات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كل القطاعات العاملة بأنواعها الثلاثة: الانتاجية والخدماتية والاستهلاكية، وتدخل عمليات تمويل هذه القطاعات في مجال التنمية الاقتصادية المنضبطة (الإيجابية) الشاملة التي يحتاجها كل مجتمع. ولذلك، نجد أن أدوات التمويل الإسلامية (كمنتجات تمويلية) تشمل كل احتياجات المجتمع، وتغطي كل متطلبات التمويل المتنوعة، وتتماشى مع خصائصها وظروفها وتقلباتها واحتياجات الأطراف المعنية، بما يحقق الغايات التنموية الهادفة بالعدل والمساواة، وبما يحقق موجبات المسؤولية الاجتماعية لصاحب المال والتاجر والمستهلك والبيئة المحيطة بهم. فعلى سبيل المثال: يمكن الاستفادة من المزارعة في القطاع الزراعي، ومن المرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع في القطاع الصناعي، ومن المرابحة والايجار المنتهية بالتمليك في القطاع السكني.

كما أكد عدد من البنوك الإسلامية على تعزيز الاهتمام بتمويل المشاريع الموجهة للشباب وخريجي الجامعات، الأمر الذي سيسهم بتخفيف معدلات الفقر والبطالة.

من ناحية أخرى، فيما يخص القطاعات التي يُمكن أن تلعب فيها المنتجات والخدمات الإسلامية دوراً هاماً فيها، يرى 24.1 في المائة من البنوك الإسلامية التي أجابت على الإستبيان أن قطاع الصناعة هو الأكثر احتياجاً للخدمات المالية الإسلامية، فيما يرى 20.7 في المائة من البنوك الإسلامية أن قطاع الزراعة له فرص أكبر للاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية، كما يعتقد 20.7 في المائة من البنوك أن جميع القطاعات الاقتصادية مؤهلة لأن تلعب فيها المنتجات والخدمات المالية الإسلامية دوراً هاماً فيها (الشكل رقم 16).

الشكل رقم (16)

القطاعات التي يُمكن أن تلعب فيها المنتجات والخدمات المالية الإسلامية دوراً هاماً فيها

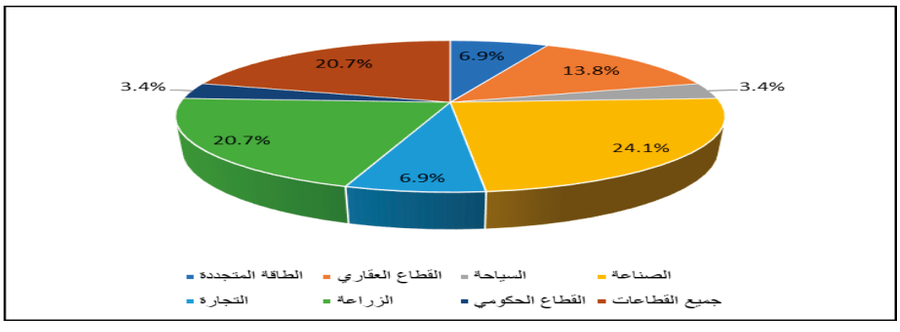

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

أما عن أنواع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي من الممكن أن تستفيد منها القطاعات الاقتصادية، فهي متعددة وتختلف بطبيعة القطاع الاقتصادي، لكن بشكل عام، يعتقد 21.6 في المائة من البنوك الإسلامية، أن منتجات الاستصناع سيكون عليها الطلب الأكبر، فيما يرى 18.9 في المائة منها أن منتجات المشاركة سيكون عليها طلب أكبر من القطاعات الاقتصادية، أما منتجات الإجارة والمرابحة فيعتقد 16.2 في المائة أن الطلب الأبرز سيكون عليها (الشكل 17).

الشكل (17)

أنواع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي من الممكن أن تستفيد منها القطاعات الإقتصادية

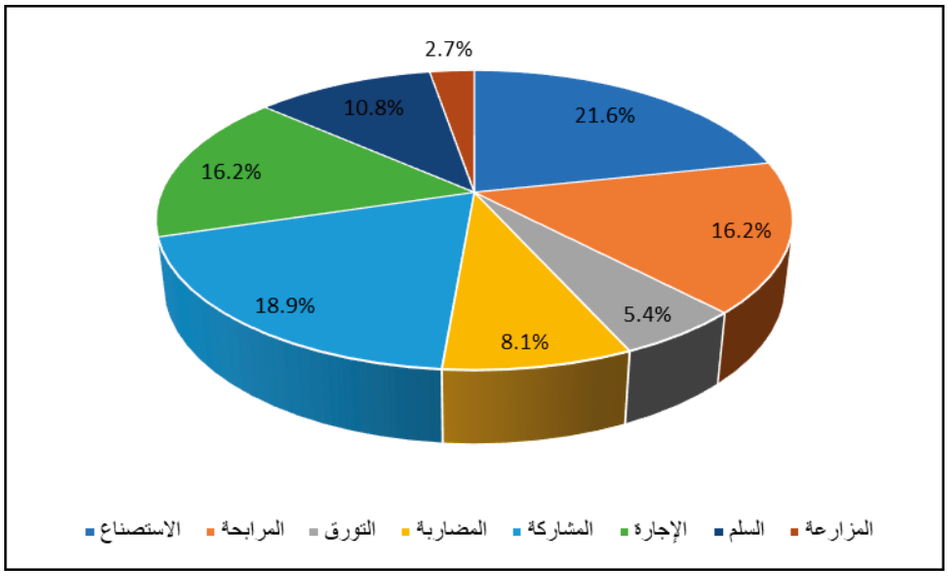

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

4. **الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر**: تلعب المنتجات والخدمات المالية الإسلامية دوراً هاماً وحيوياً لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أشارت معظم البنوك الإسلامية التي أجابت على الإستبيان أن هالك طلب ملحوظ من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الإسلامي، وقد أشار عدد كبير من البنوك الإسلامية إلى أن الحجم النسبي لهذا الطلب يتراوح بين 20-40 في

المائة، لكن في المقابل أشار عدد قليل من البنوك الإسلامية إلى أن الحجم النسبي تجاوز 70 في المائة.

في **المملكة الأردنية الهاشمية**، ترى البنوك الإسلامية أن هناك توجه كبير من قبل أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للحصول على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، الا أن تعدد البنوك وجهات التمويل التقليدية يؤدي الى انخفاض نسبة المشروعات الممولة من المؤسسات التي تعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية.

في **مملكة البحرين**، يرى عدد من البنوك الإسلامية في المملكة أن هناك طلب ملحوظ للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بناء على توجه مصرف البحرين المركزي لجعل مملكة البحرين مركزاً مالياً إسلامياً، حيث انعكس هذا التوجه على زيادة رغبة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الحصول على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مما جعل الحجم النسبي لهذا الطلب ينافس الطلب على المنتجات التقليدية.

أما في **المملكة العربية السعودية**، فترى معظم البنوك الإسلامية أن هناك طلب ملحوظ ومتزايد باضطراد من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في **جمهورية العراق**، فترى البنوك الإسلامية، أن الطلب على المنتجات من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة متزايد، لكن بحاجة إلى تعزيز إقبال البنوك الإسلامية على منح التمويل لهذا القطاع، كما أكد عدد من البنوك الإسلامية على أهمية تعزيز الوعي بالمنتجات الإسلامية لتعزيز الطلب وزيادة فرص استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الإسلامي.

في **سلطنة عُمان**، أشارت البنوك الإسلامية إلى أن هناك طلب ملحوظ على المنتجات المالية الإسلامية التي تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك مجال لتوسع قطاع الصيرفة الإسلامية وذلك في ظل ازدياد الطلب للحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في **دولة فلسطين**، يوجد طلب متزايد على التمويل الإسلامي من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهناك فرص كبيرة لتعزيز الطلب على هذه المنتجات، وأشار أحد البنوك الإسلامية إلى أن إجمالي التمويلات الممنوحة إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتجاوز 12.7 في المائة من أصل محفظة التمويل لدى البنك.

في دولة الكويت، هناك طلب على المنتجات المالية الإسلامية من قبل المشروعات المختلفة، خاصة في المشروعات الصغيرة بما أنها مدعومة من الدولة ولحرص المستثمرين على البدء بالمشروع بنظام متوافق مع الشريعة الإسلامية، في حين أشار عدد قليل من البنوك إلى أنه لم يتم ملاحظة ازدياد الطلب بشكل ملحوظ على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. تجدر الإشارة إلى أن أحد البنوك الإسلامية أشار إلى إطلاق محفظة تمويل مخصصة لهذه النوعية من المشروعات وهو الصندوق الوطني لرعاية ودعم المشروعات بما يصل الى 2 مليار دينار كويتي، حيث بلغ عدد الطلبات المعتمدة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يصل إلى 245 طلب منها 63 في المائة مشروع ناشئ و37 في المائة مشروع قائم بالفعل.

في الجمهورية اللبنانية، يعتبر الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قليل نسبياً. يُعزى السبب في ذلك، إلى إن انتشار المصارف الإسلامية في لبنان محدود بشكل عام وحجمها لا يتجاوز الواحد بالمئة من حجم القطاع المصرفي اللبناني ككل، وبالتالي فإن الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية قليل نسبياً خاصة بظل عدم استفادة المصارف الإسلامية من التحفيزات التي تقدمها المؤسسات المعنية بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم في لبنان (مؤسسة كفالات، المؤسسة العامة للإسكان، الدعم والتحفيزات التي يقدمها مصرف لبنان لبعض القطاعات الاقتصادية).

في دولة ليبيا، أجمعت جميع البنوك الإسلامية إلى أن الطلب على المنتجات المالية الإسلامية بازدياد كبير وملحوظ، فبالرغم من التحديات التي تفرضها الظروف الراهنة في ليبيا، إلا أن الطلب على المنتجات الإسلامية بارتفاع مستمر.

أما فيما يخص الفرص الكامنة في التمويل الإسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، فقد تمحورت وجهات نظر البنوك الإسلامية في مختلف الدول العربية حول الجوانب التالية:

- إن التمويل الإسلامي يقدم مجموعة كبيرة من الحلول المصرفية التي توائم احتياجات كافة المشاريع وبالأخص للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ويوجد العديد من الفرص الكامنة للتوسع ويحتاج ذلك لتضافر الجهود من قبل البنوك والجهات الفاعلة لشمولها مالياً، وبالتالي تقديم الخدمات التمويلية لها وبالشكل الذي يعود بالنفع على هذه المشروعات والبنوك والاقتصاد بشكل عام.

- من أهم الميزات الموجودة في التمويل الإسلامي للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أنه يقوم على مبدأ منح تمويلات حقيقية لرأس المال العامل، وبالتالي فان التزام المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة بهذا المبدأ يدفع الشركات الى استغلال التمويلات في المكان المناسب مما يقلل من فرص تعثر الشركة بسبب سوء الاستخدام. كما أن تركيز التمويل الإسلامي على العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروات بين الناس يعطي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فرصة الحد من البطالة والفقر وعلاج حالات الاقصاء المالي والمصرفي، وهذا بالإضافة الى أن الخدمات المصرفية المتنوعة تعطي المشاريع الفرص للتطور والتوسع بمرونة عالية.

- يوجد شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون التعامل مع منتجات وخدمات إسلامية، كما يجب التركيز على تمويل المشاريع المنشأة حديثاً في ظل وجود قوانين وتشريعات مساعدة.

- يعتمد التمويل الإسلامي على علاقة المشاركة وبالتالي تخفيف الأعباء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إن تقديم صيغ التمويل الإسلامية المتعددة منها المضاربة والمشاركة والاستصناع والإجارة المرابحة، تلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية المتعددة.

- إن طبيعة ادوات التمويل الاسلامي تشرك الممول في الدخول مع صاحب المشروع في اعمال الشركة، وبالتالي يجد نفسه بحاجة الى اعمال دراسات جدوى للمشاريع التي يمولها مما يكسب المشروع متانة وقوة في الدراسات الاقتصادية المتخصصة من جهات متنوعة الخبرة.

- إن التمويل الإسلامي يُمكن أن يؤدي دوراً مرضياً في معالجة التحديات الإقتصادية والمالية والإجتماعية، خصوصاً إذا راعت البنوك الإسلامية متطلبات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

5. **التحديات التي تواجه الشمول المالي في قطاع الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:**

ركزت العديد من البنوك الإسلامية في الدول العربية على دور الثقافة المالية في تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، حيث إن هناك ضعف في الثقافة المالية لدى جمهور المتعاملين وبالأخص لدى الشباب (بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامية)، وعدم وجود معرفة كافية من معظم الأطراف بطبيعة المنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها. وهنا تضمنت مقترحات البنوك الإسلامية، إمكانية ادخال مساق تدريس المصارف الاسلامية ضمن مناهج التعليم الجامعي لدى الكليات والجامعات، ومضاعفة الجهود المبذولة من قبل المصارف الاسلامية العاملة في تقديم الوعي بثقافة العمل المصرفي الاسلامي واستهداف جميع الشرائح، ونشر الوعي والثقافة المصرفية للمواطنين في الأرياف.

من جانب آخر، ان إنخفاض مستوى البنية التحتية من طرق ووسائل اتصالات وانترنت في بعض المدن غير الرئيسية في بعض الدول العربية قد يصعب الوصول الى جميع قطاعات المجتمع، لذا لا بد من تعزيز البنية التحتية للنظام المالي بشكل عام، خصوصاً في ظل تسارع التطورات التقنية التي تجعل من المنتجات المصرفية قديمة وغير مجدية، وعليه يجب أن تُواكب المنتجات المالية الإسلامية التطورات الحديثة ومواصلة ابتكار الخدمات والمنتجات المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية والقادرة على تعزيز مستويات الشمول المالي، وكمثال، فإن القيام بابتكار منتجات تمويل متناهي الصغر (MICRO FINANCING) متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذات مستويات

مقبولة من المخاطر ومستويات ربحية معقولة، سيكون لها أثر في تحسين مستويات الشمول المالي، ناهيك عن الاستثمار المتواصل في تقنيات التقنيات المالية الحديثة وضمان توافقها أو تطويعها لتكون متلائمة مع المتطلبات الشرعية، وبما يساعد في زيادة اعداد المشمولين مالياً ويتجاوب مع تفضيلات عملاء المؤسسات المالية الإسلامية الحاليين والجدد.

كما يشكل عدم توفر التشريعات والقوانين الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحدٍ هام لتعزيز الشمول المالي، حيث يجب أن تُعدل التعليمات بما يتناسب مع حاجات أصحاب تلك المشاريع وصيغ التمويل ذات العلاقة، خصوصاً في ظل عدم وجود تعليمات وسياسات خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالسياسة التمويلية، حيث تطبق ذات التعليمات على جميع طلبات التسهيلات بغض النظر عن حجم الشركات وهو ما يفرض من جهة تحديات لأصحاب المشاريع لتلبية ومواكبة هذه المتطلبات من ناحية توفير البيانات المطلوبة (الميزانيات المدققة و المراكز المالية أو دراسات الجدوى)، ناهيك عن الضمانات. كما تبرز ضرورة وجود حوافز كافية للبنوك لتمويل مثل هذه المشاريع والأعمال الجديدة مقارنة بالمخاطر المصاحبة لها.

في هذا السياق، يمكن أن تلعب شركات ضمان القروض دور هاماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً أن توفير الضمانات المناسبة تُعتبر المشكلة الأبرز التي تحول دون وصول هذا القطاع للتمويل. من جانب آخر فإن نقص الخبرة الفنية يعد تحدٍ لا يمكن إغفاله، حيث إن عدم وجود مراكز متخصصة بعمل دراسات جدوى اقتصادية حقيقية للمشاريع الناشئة قلل من فرص وصول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتمويل، الذي يُعد محوراً أساسياً لتعزيز الشمول المالي بشكل عام.

كذلك، فإن وجود بعض القيود على عمليات الانتشار والتوسع للبنوك بشكل عام في بعض الدول، وعدم ملائمة التشريعات للتواجد من أساسه تحدٍ آخر يُضاف نحو سعي البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي. في المقابل هناك تحديات أخرى تفرضها التعليمات المتعلقة بمعايير بازل III وخصوصاً متطلبات نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر. كذلك فإن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 سيزيد من المخصصات.

من جانب آخر، يتطلب الشمول المالي قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال في الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة، وبالتالي على قطاع الخدمات المالية الإسلامية أن يوفر منتجات مالية مناسبة لكل فرد أو مؤسسة في المجتمع، وعلى ذلك فإن ما يواجه قطاع الخدمات المالية الإسلامية يتمثل في طرح أدوات ومنتجات مصرفية وتمويلية متنوعة.

بشكل عام، إن التحديات التي تواجه قطاع البنوك الإسلامية كثيرة ومتشعبة، ورغم أن قطاع الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بدأ يتموضع في أسواق المال المحلية والدولية بالشكل الذي يجسد حقيقة ودور وفعالية هذا القطاع، ويستحوذ بشكل مضطرد على حصته المفترضة منه، إلا أن ثمة تحديات بنيوية وجوهرية تواجه نموه وانتشاره بالشكل المطلوب. إضافةً لما سبق ذكره، هناك تحديات أخرى تتمثل بما يلي:

- فهم العاملين في القطاع لحقيقة مقاصد ومميزات أدوات التمويل الإسلامي ومرونتها وشموليتها.
- فهم المتعاملين مع هذا القطاع العميق لهذه المقاصد والامتيازات المصلحية، وعدم حصر الحديث عن مبدأ الحلال والحرام فقط.
- التسويق العلمي والعملي التنافسي لأدوات التمويل الإسلامي بالشكل الصحيح.
- توحيد المعايير الشرعية وضبط الفتاوى المتعارضة.
- إنشاء المؤسسات التشريعية والرقابية المعتمدة دولياً لتطبيق هذه المعايير.
- عدم الفهم العميق عند بعض المشرعين لوضع التشريعات المتفهمة لطبيعة أدوات التمويل الإسلامي.
- حضور المؤسسات المالية التقليدية المتجذر في وعي وثقافة ووجدان المتعاملين.

6. **مقترحات حول تعزيز دور البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دعم تحقيق الشمول المالي:** فيما يخص مقترحات البنوك الإسلامية حول تعزيز دور القطاع المصرفي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، فقد تشابهت المقترحات بين البنوك بشكل كبير وتضمنت جوانب هامة يجب

أن يتم الأخذ بها بالإعتبار لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث يُمكن تلخيص هذه المقترحات بما يلي:

- إنشاء صناديق لاستهداف التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة.

- عقد ورشات عمل في المدن العربية بما في ذلك الأرياف والمناطق النائية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي، بهدف تعزيز وعي الأفراد والمؤسسات بالتمويلات والخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية وكيفية الحصول عليها ونوع التمويلات والخدمات التي تفيد القطاع.

- تنظيم ورش عمل مخصصة فقط للمتعاملين، تشرح أهداف مقاصد التمويل الإسلامي ومرونته وتنوعه، وتحويل المتعامِل إلى مُسوِّق للمنتجات.

- تخفيف متطلبات الجهات الرقابية الخاصة بتقديم بيانات مدققة ومصادق عليها للشركات التي ينطبق عليها هذا الشرط.

- تطوير البنية التحتية بالمدن غير الرئيسية وتسهيل وصول وسائل الى جميع القرى.

- تشجيع قطاع المصارف الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية من خلال برامج تمويلية ميسرة وتطوير نظام مالي محلي يحفز المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويخفف عنها أعباء الأموال المودعة لديها.

- التوسع مع الجهات الرقابية والجهات الضامنة للقروض لتمكين المؤسسات التي تعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية من زيادة التمويلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال الاتفاقيات الموقعة معها.

- فتح نوافذ تمويل إسلامي متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة.

- التركيز على التمويل بصيغ أخرى من صيغ التمويل الإسلامي الى جانب المرابحة والاجارة.

- تطوير وتوسيع الصيرفة الإسلامية من خلال الأنظمة الالكترونية.

- تخصيص موازنات للقيام بأبحاث متخصصة في التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة وتقديم مقترحات قابلة للتطبيق.

- تعديل العمليات المرتبطة بمنح تمويلات المشاركات والمضاربة وحصتها من كفاية رأس المال والنسب المخصصة مقابل تلك التمويلات.

- زيادة الوعي والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية.

- ايجاد منتجات إسلامية جديدة ومرنة تناسب معظم القطاعات وكافة شرائح طالبي التمويل يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي.

- تعزيز الدور الحكومي لتعزيز الوعي بالتمويل الاسلامي كي يعلم السوق مميزات التمويل الإسلامي.

- استخدام التقنية الحديثة لتسهيل الخدمات والمصاريف المرتبطة بها وتطوير نظم الدفع والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والتقنية.

- إجراء دراسة حول الخدمات المتاحة فعليا ومدى ملاءمتها لكافة شرائح العملاء والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

- اعتماد المنتجات والخدمات المالية الاسلامية ضمن الحلول المالية الموثوقة في تعاملات الدولة والشركات مثل منتجات الاجارة والتورق وعقود الاستصناع، والصكوك التي تعد البديل الشرعي للسندات.

- ايجاد أسواق ثانوية لتداول بعض المنتجات المالية الاسلامية مثل الصكوك.

- تحقيق التوازن بين البنوك والمؤسسات الاسلامية والتقليدية من ناحية التساوي في الاستفادة من الفرص ومجالات الدعم والمساندة والأولوية.

- تدريس قواعد واحكام وتطبيقات الصيرفة والتمويل الإسلامي في المعاهد والجامعات واعتبارها مواد اساسية في كليات الاقتصاد والتجارة والأعمال.

- رفع القيود على عمل البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في بعض المجالات وزيادة سقف حدود للتمويل والمساهمة بالمشروعات والانشطة الاقتصادية.

- تعزيز دور الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروة في الشمول المالي (الزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن)، من خلال حصر استقبال وتوزيع أموال هذه الأدوات في النظام المالي الرسمي من خلال حسابات مصرفية، وبما يزيد من عدد المشمولين مالياً وبالذات من ذوي الدخل المحدود والاقل وصولا للتمويل.

- تنظيم برامج إعلامية وإعلانية هادفة ومرشدة تركز على شرح وتسويق المنتجات الإسلامية.

- تأمين بيئة تنافسية عادلة وكفؤة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

ج. مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل بصورة كاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية

تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي والتي عادة ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الإستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستدامة له، فقد برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت بعض البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي كما ذكرنا أعلاه، ويُعتبر هذا القطاع واعد وهام في الدول العربية، حيث قارب حجمه موجوداته 2 مليار دولار أمريكي. كما يلعب قطاع التمويل الأصغر بشكل عام دوراً هاماً في تلبية إحتياجات محدودي الدخل، أو الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على التمويل اللازم من قطاع البنوك، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن مستوى الوعي لدى الجمهور في الدول العربية دون المستوى المأمول، إلا أن الإقبال على

مؤسسات التمويل الأصغر بدأ يتحسن خلال الأعوام الأخيرة، وفي ضوء صغر حجم عينة الدراسة، وصعوبة الحصول على معلومات حول قطاع مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، سنستعرض فيما يلي نبذة عن مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وذلك من واقع نتائج الإستبيان الذي تمت إجابته من قبل 4 مؤسسات تمويل أصغر عربية، لمحاولة الوقوف على طبيعة هذا القطاع ودوره في تعزيز الشمول المالي وفهم التحديات التي تواجهه في الدول العربية.

فيما يخص تطور عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمات مالية إسلامية التي أجابت على الإستبيان خلال الفترة (2015-2017)، فقد إرتفع عدد فروع هذه المؤسسات من 4 فروع في نهاية عام 2015 إلى 17 فرع في نهاية عام 2017، الأمر الذي يعكس صورة إيجابية لتطور هذه المؤسسات، وإقبال على التعامل معها.

الشكل رقم (18)

تطور عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال الفترة 2015-2017

(حجم العينة: 4 مؤسسات)

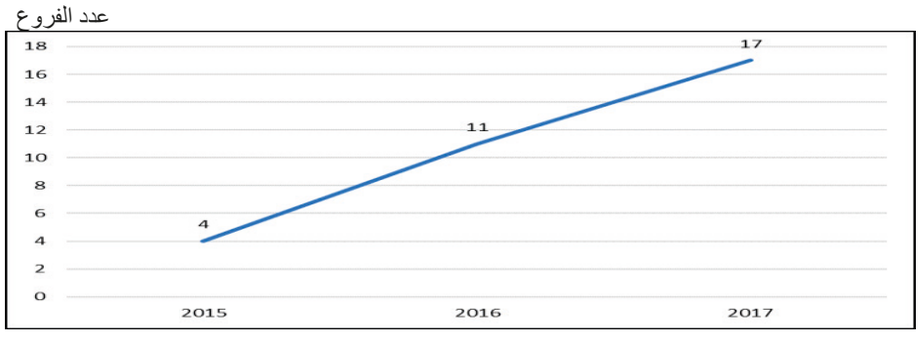

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

من ناحية الإحتياجات من الخدمات المالية والتمويلية للمشروعات والمقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، فقد شملت هذه الإحتياجات حسب وجهة نظر مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، تمويل الآلات والمعدات (الأصول الثابتة)، وتمويل المواد الخام والبضائع، وتمويل بناء المستشفيات والمراكز العلاجية. كما أكدت هذه المؤسسات على ضرورة طرح عدة خيارات تمويلية تتناسب مع متطلبات السوق، وبذلك تختلف هذه الاحتياجات باختلاف طبيعة المشروع. فيما كانت وجهة نظر مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ، أن الإحتياجات للمشروعات

تتعلق باحتياجات للبدء والتأسيس (الوصول والتشغيل)، والتوسيع والتطوير، ومواجهة مخاطر نقص السيولة، والتمويل الموسمي برأس المال العامل وهي مختلفة بحسب القطاعات، وأخيراً أهمية تفعيل الأدوات التمويلية الإسلامية، على سبيل المثال السلم، الاستصناع، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتمليك.

أما القطاعات التي من الممكن أن تلعب فيها المنتجات والخدمات الإسلامية دوراً هاماً فيها، فقد كانت وجهات نظر مؤسسات التمويل الأصغر بأن القطاع الزراعي هو الأكثر استفادة، ومن ثم القطاعات الأخرى وخصوصاً القطاعات الخدمي والتجاري والصناعي. وذلك من خلال منتجات وخدمات الاستصناع، والمزارعة، والسلم، والمرابحة.

من ناحية أخرى، فيما يخص الفرص الكامنة في التمويل الإسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، التي تعتبر محوراً هاماً في استراتيجيات وبرامج الشمول المالي، فيُمكن تلخيصها بما يلي:

- تنوع الصيغ التمويلية الإسلامية والذي يساعد في تنمية وتطوير القطاعات المختلفة (مثل القطاع الزراعي) والذي تحاول البنوك والمؤسسات التقليدية تجنبه لارتفاع مخاطره.
- توفير حلول مالية إسلامية لمشاريع كان يعزف أصحابها عن الحصول على تمويل بالطرق التقليدية لأسباب اجتماعية ودينية.
- توفير فرص عمل.
- يفضل العميل الذي لديه مشروع تجاري التعامل مع البنوك الإسلامية وذلك لما توفره البنوك الإسلامية من خدمات مجانية أو قليلة الكلفة مقارنة مع البنوك التقليدية.
- تطوير أدوات تمويل إسلامية جديدة تلائم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- للتمويل الإسلامي فرصة كبيرة للنجاح لاحتوائه على أدوات متعددة وشاملة وتستوعب كل القطاعات والنشاطات.

فيما يتعلق بالتحديات التي قد تواجه الشمول المالي في قطاع الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فهي متعددة، نذكر منها:

- عدم السماح لشركات التمويل الأصغر الإسلامية قبول الودائع.
- محدودية مصادر الأموال المتاحة لشركات التمويل الإسلامية.
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة في تصميم منتجات وخدمات مبتكرة (خدمة مالية إسلامية).
- ضعف الثقافة والمعرفة لدى العملاء فيما يخص الثقافة التمويلية التي تتوافق مع الضوابط الإسلامية، وعدم وعي العملاء بجميع الأدوات الإسلامية بشكل كامل واقتصارهم على أنواع معينة.
- ارتفاع المخاطر كون مؤسسات التمويل الأصغر تستهدف جميع فئات المجتمع بضمانات منخفضة القيمة، وبما يقحم المؤسسة في خطر استرداد المبالغ.
- محدودية المنتجات وعدم تطويرها لتلائم احتياجات المشروعات في القطاعات المختلفة.
- عدم توفر الضمانات التي تطلبها المؤسسات.
- التكلفة المرتفعة للأموال وارتفاع تكاليف التشغيل بما يؤدي بما يؤدي الى ارتفاع نسب أرباح التمويل ويشكل عبئاً على المستفيدين العملاء.

أخيراً، جاءت مقترحات مؤسسات التمويل الأصغر حول تعزيز دور المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في دعم تحقيق الشمول المالي على النحو التالي:

- تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر لدعم حكومي شامل ودائم لتقليل المخاطر ولتحقيق الشمول المالي.
- نشر ثقافة التمويل الإسلامي.

- ربط المؤسسات التمويلية الإسلامية بالمراكز الاجتماعية لضمان تمويل أكبر عدد من المستفيدين.
- تعزيز دور شركات ضمان القروض.
- توفير السيولة للشركات المالية بتكاليف معقولة.
- توفير الدعم المؤسسي والتقني للشركات.

د. شركات التأمين (التكافل) التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية

يُعتبر قطاع التأمين عنصراً هاماً في تعزيز الاستقرار المالي، حيث يتمثل دوره كما سبقت الإشارة في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي الدول العربية يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم الاقتصاد الوطني كونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية والمحافظة على استقرارها. بالرغم من تطور هذا القطاع، ووصول إجمالي أقساط التأمين القائمة مع نهاية عام 2017 ما يقارب 41 مليار دولار أميركي لجميع أنواع التأمين (التكافل) التقليدية والإسلامية، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا تتجاوز نسبة الأقساط المكتتبة (عمق التأمين) نحو 2 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وتُعتبر هذه النسبة متواضعة إذا ما قورنت بالنسب المماثلة للمجموعات الإقليمية الأخرى. وعليه يفرض هذا الواقع تحديات على السلطات الاشرافية في الدول العربية للمساهمة في تطوير القطاع وزيادة الوعي بأهميته.

فيما يخص الاستبيانات التي تم تزويدنا بها من قبل (12) شركات تأمين، فقد تطور عدد فروع شركات التأمين (التكافل) الإسلامية من 136 فرعاً في نهاية عام 2015 ليصل إلى 150 فرعاً في نهاية عام 2017 (الشكل رقم 19).

الشكل رقم (19)

تطور عدد فروع شركات التأمين (التكافل) الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة 2015-2017

(حجم العينة:12 شركة)

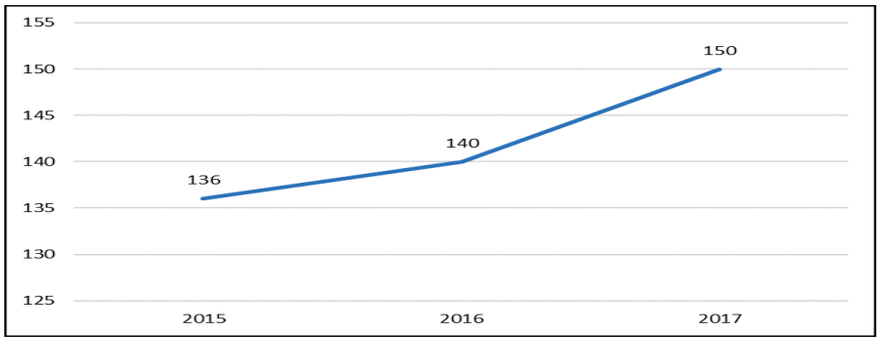

المصدر: صندوق النقد العربي، إستبيان "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

وتلعب شركات التأمين دوراً حيوياً في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين في الاقتصادات، وعليه لا بد من قيام السلطات الرقابية بمواصلة تطوير هذا القطاع ودراسة مخاطره بما يعزز من ثقة المتعاملين معه، فيما يخص الاحتياجات من الخدمات المالية للمشروعات من قبل شركات التأمين (التكافل) الإسلامية. فمن وجهة نظر شركات التأمين (التكافل) الإسلامية في الدول العربية تختلف الحاجة التأمينية للشركة باختلاف نوعية النشاط التجاري للشركة. فعلى سبيل المثال، تركز مؤسسات التمويل المالي على المنتجات التأمينية التي توفر تغطية تأمينية على حياة المقترض، في حين أن شركات نقل الأموال تهتم بالمنتجات التي توفر تغطية تأمينية على المبالغ النقدية أثناء نقل أو تخزين هذه المبالغ. أما شركات التطوير العقاري فتهتم بمنتجات التأمين الهندسي التي توفر تغطية تأمينية على المشاريع والعمال ومواد وآلات البناء.

من جانب آخر، وفي كثير من الأحيان، يواجه صاحب المشروع مصاعب مالية في إدارة الاحتياجات التشغيلية، وذلك أمر طبيعي قد يرجع إلى عدم تغطية بعض المصاريف اللازمة عند إعداد الميزانية المطلوبة للمشروع أو قد يكون بسبب ضعف عملية التحصيل، أو عدم تماشيها مع المدفوعات المستحقة، أو قد يرجع ذلك إلى بعض أنواع الهدر المالي، والتي من المتوقع حدوثها بسبب نقص الخبرة لدى صاحب المشروع، ففي هذه الحالة غالباً ما تكون الحاجة تتمثل في دعم أو تمويل قصير الأجل لتغطية هذه الاحتياجات، التي من المتوقع أن يتمكن النشاط من سدادها خلال فترة قصيرة وتكون اقل من سنة. لذلك يجب على صاحب المشروع، العمل على تأمين مبلغ

الدعم من خلال الحصول على تمويل مالي يتناسب مع التدفق النقدي للنشاط، ومن الافضل توفير ذلك من خلال احد البنوك او الجهات التمويلية، الا أن صاحب المشروع قد يواجه بعض الصعوبات بسبب عدم اكتمال شروط الحصول على تمويل سواء من ناحية عمر المشروع او حجم المبيعات أو غير ذلك. إلا ان هناك جهات عديدة تمنح هذا التمويل ولكن بشكل طويل الأجل (3 سنوات فأكثر) وذلك من باب دعم المشاريع الناشئة والصغيرة، كذلك من أحد الوسائل للحصول على دعم مالي لغرض تغطية الاحتياجات التشغيلية هو محاولة الحصول على اتفاقية شراء ائتماني من قبل المورد بحيث يتم السداد بعد 60-90 يوم، وبالتالي يتمكن من القيام بعملية التحصيل والسداد للمورد بدون ان يكون هناك تاثير سلبي للتدفق النقدي للمشروع.

أما في حالة الرغبة في التوسيع لزيادة الحصة السوقية او الدخول في أسواق جديدة وذلك بعد تحقيق نجاح واستقرار للمشروع، ففي الغالب تكون الحاجة الى الدعم من خلال دخول شريك او عدة شركاء كمستثمرين او من خلال شركات الاستثمار النشطة في الدخول في عدة جولات تمويلية تتماشى مع وضع المشروع وخطة التوسع، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات الجديدة موجهه لتغطية الاحتياجات اللازمة لعملية التوسع، وبدون الحاجة الى سدادها حيث ان المستثمر ينظر الى ارتفاع القيمة السوقية للمشروع وكذلك الربح السنوي إن وجد، علماً بأنه من الضروري تقييم النشاط بشكل دقيق جداً من قبل احد الجهات المتخصصة للتمكن من توزيع الحصص بين الشركاء بالشكل المطلوب.

من جانب آخر، فيما يخص الفرص الكامنة في التمويل الإسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، فقد جاءت مرئيات شركات التأمين (التكافل) الإسلامية على النحو التالي:

1- إن الصيغة الإسلامية رائدة كبديل عن النظام التقليدي، وهو ما يحقق رغبات كثير من رجال الأعمال، وبالتالي يجلب الكثير من الأموال المدخرة إلى الدورة الاقتصادية.

2- خلو التمويل الإسلامي من أسعار الفائدة المحددة وبالتالي يؤدي إلى تخفيض تكلفة السلع المنتجة وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعرها عند البيع.

3- لا يعتمد هذا الأسلوب كثيراً على الضمانات التي تطلبها نظام التمويل التقليدي، حيث تقف هذه الضمانات كعائق أمام صغار المستثمرين، فهم لا يستطيعون تلبية كافة الضمانات والشروط التي تطلبها المؤسسات الإقراض بالفائدة.

4- إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي يؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صورة متعددة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلم الامر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات ومن جهة أخرى تتجه الأموال المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.

5- يوفر نظام التمويل الإسلامي المناخ المناسب لخلق ونمو المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الامام.

6- عند تبني استراتيجية متوسطة المدى من قبل المؤسسات المالية لدعم وتنمية المشروعات المتوسطة، الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال صيغ التمويل الإسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى استيعاب المزيد من الأيدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة.

في هذا الإطار، وفيما يخص المنتجات أو الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يمكن تقديمها، فبما أن المنتجات التأمينية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية تعتبر العنصر الداعم للمؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التمويل العقاري، فان شرعية هذه المنتجات تلعب دوراً هاماً في قبول أو رفض العميل للمنتجات المالية الصادرة منها، كالقروض وبطاقات الإئتمان.

أخيراً فإن التحديات التي تواجه الشمول المالي في قطاع الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يُمكن تلخيصها على النحو التالي:

- غياب ثقافة الحماية والادخار والتي أدت الى قلة الاهتمام بالاشتراك في المنتجات التأمينية التي تساعد على التخطيط للمستقبل على مستوى الفرد والعائلة، وأيضا نظرة الجمهور للمنتجات التأمينية بأنها احتياجات كمالية وليست ضرورية.

- عدم الاهتمام الكافي من قبل شركات التأمين بتثقيف الجمهور حول أهمية التخطيط المالي، وضعف الوعي المالي والخدمات التأمينية (التكافلية) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع من شركات وأفراد.

- الإعتقاد السائد بأن المنتجات التأمينية غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- أهمية التثقيف المالي، حيث أن الشمول المالي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف . ولكن الشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي. فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. إضافة إلى ذلك، هناك ضعف واضح في مستوى العاملين في قطاع التمويل. وعليه، من المهم بناء قدرات العاملين في هذا القطاع سواء بناء المعرفة المالية والتمويلية أو مهارات التعامل مع العملاء. كما من المهم بناء قدرات الشركة نفسها من خلال تزويدها بالأنظمة التمويلية وانظمة التحليل الائتماني وادارة المخاطر وغيرها من الانظمة والبرامج التي ستمكن الشركات من العمل في بيئة آمنة وتنافسية.

- تطوير الابتكارات في قطاع التأمين (التكافل) الإسلامي، حيث إن الدافع الأساسي للابتكار المؤثر هو الانتشار الواسع للتكنولوجيا، بينما تشمل الدوافع الأخرى التغيرات في متطلبات العميل والطلب من الأسواق الجديدة والتغييرات الأخرى في نظام اي من القطاعات. إن قطاع الخدمات المالية العالمي يواجه اليوم احتمالات الابتكار المؤثر، مع ظهور التقنية المالية والتي تجمع بين كل من المعاملات المالية والابتكار، بحيث تهدف إلى منافسة المؤسسات المالية التقليدية في طريقة تقديم الخدمات المالية، مع إتاحتها بشكل أكبر وأيسر للمستهلكين. بالنسبة لغالبية المؤسسات المالية الإسلامية، التي تتبع النماذج التجارية التقليدية، فإنه لن يكون من المجدي التنافس فيما بينها لتطوير مبادرات تقنيات مالية متخصصة، من دون ضخ مبالغ كبيرة من رأس المال والموارد.

- تعزيز دور الجهات الرقابية والإشرافية في تطوير قطاع التأمين (التكافل) الإسلامي. وتعزيز دور الجهات الرقابية والإشرافية، من خلال وضع سياسات تشجع على توفير بيئة تنافسية وفرص متكافئة بين جميع مقدمي الخدمات المالية التأمينية، والإشراف على ادائهم وتعزيز دور حماية المستهلكين من التعرض للضرر من مقدمي الخدمات المالية، وأن يتم التعامل معهم بشكل عادل، مع تزويدهم بمعلومات واضحة تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

- تقديم الدراسات والأبحاث حول قطاع التأمين (التكافل) الإسلامي، بما في ذلك الحلول اللازمة والتقنية الحديثة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- حماية المستهلك لكي تزيد ثقة المواطن في القطاع المالي وهذا يتم عن طريق حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وعلي الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة، تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية، توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل، الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

- تشجيع فتح المزيد من فروع شركات التأمين (التكافل) الإسلامية، عن طريق تخفيض رأس المال المخصص لكل منها وعدم التقيد بضرورة وضع الخطة السنوية لفتح الفروع وتقديمها في موعد معين في العام.

- بناء شراكات مع مؤسسات وقنوات توزيع محتملة، تصل من خلال فروعها الى اكبر شريحة، مثل البريد ونقاط بيع وخدمة شركات الاتصالات والجمعيات التعاونية والبلديات، لتكون مرافق ونقاط توزيع وخدمة للشرائح المستهدفة وغير المخدومة من البنوك.

- تعزيز تنوع المؤسسات المالية والتأمينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتطبيق نماذج أعمال مختلفة تعمل في مناطق جغرافية متنوعة لخدمة فئات مختلفة من المجتمع سواء كان على مستوى شركات متوسطة أو صغيرة أو أفراد.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

تم خلال هذه الدراسة تحليل دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. حيث بينت الدور الحيوي والهام للخدمات المالية الإسلامية واستخداماتها في تعزيز فرص الوصول إلى التمويل في الدول العربية. فقد حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. في ضوء ما سبق، ولتعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، لا بد من الاهتمام بتطوير المؤسسات المالية الإسلامية بما يعزز من الاستقرار المالي، من خلال اجتذاب فئات كبيرة من المجتمع للتعامل مع القطاع المالي الرسمي، وعليه توصي الدراسة بما يلي:

1. **مواصلة إجراء المزيد من الدراسات استقصائية لإدراك الفرص التي تتيحها العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في تعزيز وصول الاسر ورواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي.**

2. **إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.**

3. **تعزيز مفهوم الادخار والتوفير بين الأفراد وفق خطط التوفير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي من شأنها أن توفر للأفراد القدرة على الاستثمار في المجالات والانشطة المتاحة.**

4. **عقد وورش عمل ومنتديات هادفة لتعزيز وعي الأفراد والمؤسسات بالتمويلات والخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية، وكيفية الحصول عليها ونوع التمويلات والخدمات التي تفيد القطاع.**

5. **قيام السلطات الرقابية بالتنسيق مع وزارات الإعلام وهيئات الإعلام بكافة أنواعها لتنظيم حملات توعية بالخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.**

6. قيام السلطات الرقابية بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي لإضافة مساقات تُعنى بالخدمات المالية الإسلامية.

7. تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية بكافة أشكالها، لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه بما يعزز من الشمول المالي والاستقرار المالي.

8. استخدام المنتجات المالية المبتكرة وتوظيف التقنيات المالية الحديثة لتسهيل الخدمات وتخفيف المصاريف المرتبطة بها.

9. تشجيع قطاع المؤسسات المالية الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية من خلال برامج تمويلية ميسّرة.

10. تحقيق المنافع الاقتصادية العديدة من خلال التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وتقديم التمويل اللازم لتعزيز فرص الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

11. تعزيز دور شركات ضمان القروض في توفير الضمانات الخاصة بالتمويل الإسلامي.

12. اعتماد المنتجات والخدمات المالية الاسلامية ضمن الحلول المالية الموثوقة في تعاملات الدولة والشركات مثل منتجات الاجارة والتورق وعقود الاستصناع والصكوك التي تعد البديل الشرعي للسندات.

13. تطوير الأسواق الثانوية لتداول بعض المنتجات المالية الاسلامية مثل الصكوك.

14. تهيئة بيئة تنافسية عادلة بين البنوك والمؤسسات الاسلامية والتقليدية من ناحية التساوي في الاستفادة من الفرص ومجالات الدعم والمساندة والأولوية.

15. تعزيز دور الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروة في الشمول المالي (الزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن)، من خلال حصر استقبال وتوزيع أموال هذه الأدوات في النظام المالي الرسمي من خلال حسابات مصرفية، وبما يزيد من عدد المشمولين مالياً وبالذات من ذوي الدخل المحدود والاقل وصولا للتمويل.

16. توفير التدريب اللازم لخريجي الجامعات من كليات الاقتصاد والأعمال لفهم طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الاستبيان الموجه للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

"دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"

إدراكاً للأهمية الكبيرة لتعزيز الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة في الدول العربية، تبرز أهمية تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تعزز من فرص وصول جميع فئات المجتمع إلى التمويل.

في هذا الإطار، حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. ولا شك أن هناك حاجة لدراسات استقصائية لإدراك الفرص التي تتيحها العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في تعزيز وصول الاسر ورواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي.

انطلاقاً مما تقدم، وفي إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية (FIARI)، يعتزم صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق العمل المعني بالشمول المالي في الدول العربية، إعداد دراسة حول "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية". تستهدف الدراسة الوقوف على دور الخدمات المالية الإسلامية واستخداماتها في تعزيز فرص الوصول إلى التمويل في الدول العربية. لهذا الغرض، تم إعداد الاستبيان المرفق المتوافق عليه من قبل أعضاء فريق العمل.

يتضمن الاستبيان جزئين الأول نرجو استيفاءه من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والثاني نرجو توزيعه من خلال المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، على المؤسسات المصرفية والمالية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية سواء بصورة كاملة أو من خلال نوافذ منفصلة.

الجزء الأول

الخاص بالسلطات الإشرافية

1. اسم المصرف المركزي:

_____

_

2. تفاصيل التواصل:

الاسم: _____

الوظيفة: _____

البريد الالكتروني: _____

رقم الهاتف الثابت: _____

رقم الهاتف المتحرك: _____

3. هل يوجد لديكم تشريعات تنظم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؟

- ☐ قانون وطني.
- ☐ خطة وطنية لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ☐ استراتيجية وطنية للشمول المالي.
- ☐ إطار أو تشريعات أخرى (يرجى تحديدها).

4. في حال كان هناك مبادرات أو برامج لتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يرجى تقديم نبذه عنها:

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

5. ما نوع العقود المعتمدة حالياً في الوساطة المالية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية في النظام المالي لديكم؟ (يمكنكم اختيار أكثر من خانة):

- ☐ المرابحة والبيع المؤجل
- ☐ المشاركة
- ☐ المضاربة
- ☐ الإيجار التمويلي
- ☐ القرض الحسن
- ☐ الإستصناع
- ☐ عمليات أخرى (برجاء تحديدها)

_____

_____

_____

_____

6. ما أنواع المؤسسات المالية لديكم التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟ يرجى تقديم تعريف موجز عن كل نوع منها وتحديد السلطات الرقابية والإشرافية المسؤولة عنها:

☐ بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

_____

_____

_____

_____

☐ بنوك تجارية تقدم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

_____

_____

_____

_____

☐ شركات تمويل تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

_____

_____

_____

_____

☐ مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

_____

_____

_____

_____

☐ جمعيات أو مؤسسات التأمين التكافلي

_____
_____
_____
_____

☐ مؤسسات أخرى (مع ذكر التفاصيل):

_____

_____
_____
_____

7. ما عدد البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك المؤسسات التي تقدم نوافذ لخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟ يرجى ذكر العدد في الخانة المناسبة:

☐ بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

☐ بنوك تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ منفصلة.

☐ مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

☐ مؤسسات مالية أخرى (مع ذكر التفاصيل): _____

_____
_____
_____

8. هل تقدم أي من المؤسسات المصرفية والمالية التالية، خدمات لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يرجى الإجابة بنعم أو لا):

بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية (بما في ذلك فروع لبنوك إسلامية). نعم ☐ لا ☐

بنوك تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ منفصلة. نعم ☐ لا ☐

مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. نعم ☐ لا ☐

مؤسسات أخرى (مع ذكر التفاصيل):

_____

_____

_____

9. في حال كانت الإجابة بلا على السؤال السابق لأي من المؤسسات المالية، برأيكم ما أهم التحديات التي تعيق تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وما الحلول للتغلب على هذه التحديات؟

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

10.يرجى ملئ الجدول أدناه بهدف تحديد الوزن النسبي للمؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بلدكم (المبلغ بالمليون دولار أمريكي):

مليون دولار أمريكى

	2015	2016	2017
إجمالي الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية			
إجمالي الأصول للمصارف التقليدية			
الرصيد القائم لإجمالي استثمارات البنوك الإسلامية			
الرصيد القائم لإجمالي القروض الممنوحة من البنوك التقليدية			

11.هل لديكم أية مقترحات حول تعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في دعم تحقيق الشمول المالي؟

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مع الشكر والتقدير،
صندوق النقد العربي

الجزء الثاني

الموجه للبنوك والمؤسسات المالية التجارية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بصورة كاملة أو جزئية

اسم المؤسسة:

_____

_____

1. نوع المؤسسة:

- ☐ بنك
- ☐ شركة تمويل
- ☐ مؤسسة للتمويل الصغير
- ☐ شركة تأمين
- ☐ مؤسسات أخرى، (يرجى ذكر التفاصيل):

_____

_____

_____

2. تفاصيل الاتصال:

الاسم: _____

المهنة: _____

البريد الالكتروني: _____

رقم الهاتف الثابت: _____

رقم الهاتف المتحرك: _____

3. هل تعتبر مؤسستكم، مؤسسة مالية متوافقة بصورة كاملة مع الشريعة الإسلامية، أو مؤسسة مالية مسموح لها القيام بتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ منفصلة؟

☐ نعم- مؤسسة مالية متوافقة بصورة كاملة مع الشريعة إسلامية

☐ نعم – مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ.

☐ لا (يرجى التوضيح)

_____

_____

4. إذا كانت الإجابة بلا على السؤال السابق، هل تقدم مؤسستكم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال ترتيبات أخرى، يرجى تحديدها؟

نعم ☐ لا ☐

_____

_____

5. إذا كانت الإجابة على السؤال رقم (3) بلا، يرجى الإفادة ما إذا كان لدى مؤسستكم أية خطة مستقبلية لتطوير وتوفير المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يرجى الإفادة حولها. في حال كان هناك خطة يرجى ذكر أهم ملامح تلك الخطة.

نعم ☐ لا ☐

_____

_____

_____

الأسئلة التالية، تستكمل في حال الاجابة بنعم على السؤال رقم (3)

6. في حال كانت مؤسستكم تقدم خدمات مالية من خلال نوافذ متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يرجى ملئ الجدول التالي المتعلق بتطور عدد الفروع:

	2015	*2016*	*2017*
إجمالي عدد الفروع			
إجمالي عدد الفروع التي تقدم نوافذ للخدمات المالية المتوافقة مع الإسلامية			

7. في حال كانت مؤسستكم مؤسسة مالية متوافقة بصورة كاملة مع الشريعة الإسلامية، يرجى ذكر تطور عدد الفروع خلال السنوات الثلاث الماضية:

	2015	2016	2017
إجمالي عدد الفروع			

8. في حال كانت مؤسستكم مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ، يرجى الإفادة حول تطور حسابات الودائع في مؤسستكم وفقاً للجدول التالي (مليون دولار أمريكي)؟

مليون دولار أمريكى

	2015	*2016*	*2017*
الرصيد الإجمالي لحسابات الودائع التقليدية:			
- *الأسر*			
- *المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر*			
مجموع حسابات الودائع الإسلامية:			
- *الأسر*			
- *المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر*			

9. في حال كانت مؤسستكم مؤسسة مالية متوافقة بصورة كاملة مع الشريعة الإسلامية، يرجى الإفادة حول توزع حسابات الادخار والاستثمار لديكم وفقاً للجدول التالي (مليون دولار أمريكي):

	2015	2016	2017
رصيد حسابات الادخار (مضاربة)			
رصيد حسابات الاستثمار (مضاربة)			
رصيد حسابات التوفير والحسابات الجارية غير الربحية			
رصيد حسابات أخرى (يرجى تحديدها)			

10.في حال كانت مؤسستكم مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ، يرجى الإفادة حول توزع القروض وفقاً للجدول التالي (مليون دولار أمريكي)؟

	2015	2016	2017
رصيد حسابات القروض التقليدية:			
- *الأسر*			
- *المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر*			
رصيد حسابات التسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:			
- *الأسر*			
- *المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر*			

11.في حال كانت مؤسستكم مؤسسة مالية متوافقة بصورة كاملة مع الشريعة الإسلامية، يرجى الإفادة حول العمليات التالية وفقاً للجدول أدناه (مليون دولار أمريكي):

	2015	2016	2017
المرابحة والبيع المؤجل			
المشاركة			
المضاربة			
الإيجار التمويلي			
القرض الحسن			
عمليات أخرى (يرجى تحديدها)			

12. في حال كانت مؤسستكم مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ، يرجى الإفادة حول حجم التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر؟ (مليون دولار أمريكي)؟

	2015	2016	2017
رصيد القروض التقليدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر			
رصيد التسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر			

13. برأيكم ما الاحتياجات من الخدمات المالية والتمويلية للمشروعات، وهل تختلف هذه الاحتياجات وفقاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة؟

_____
_____
_____
_____
_____
_____
_____

أ. هل هناك قطاعات معينة يمكن للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية أن تلعب دوراً هاماً؟

نعم ☐ لا ☐

ب. في حال الإجابة بنعم، يرجى تحديد هذه القطاعات؟ وما هي المنتجات أو الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يمكن تقديمها لها؟

_____

_____

14. برأيكم هل هناك طلب ملحوظ على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في بلدكم؟ ما الحجم النسبي لهذا الطلب (كنسبة من عدد المشروعات)؟

_____

_____

_____

15. ما الفرص الكامنة في التمويل الإسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر؟

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

16. ما التحديات التي تواجه الشمول المالي في قطاع الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؟

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

17. هل لديكم أية مقترحات حول تعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في دعم تحقيق الشمول المالي؟

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

مع الشكر والتقدير،
صندوق النقد العربي

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS